جـــامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: تكنولوجيا مالية

بعنوان:

متطلبات المصارف في تطوير تقنيات التجارة الخارجية في ظل التكنولوجيا المالية – دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA– مجموعة الإستغلال 825 غرداية (2026/2025)

من إعداد الطالبين :

رويـغي محمد أمـين

سليم محمد الـشريف

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026/06/02

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
دوار إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
عجيلة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
عبادة عبدالرؤوف	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	ممتحنا
حسيني عبدالمالك	أستاذ مشارك	جامعة غرداية	ممتحنا

الموسم الجامعي:2026/2025

جـــامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: تكنولوجيا مالية

بعنوان:

متطلبات المصارف في تطوير تقنيات التجارة الخارجية في ظل التكنولوجيا المالية – دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA– مجموعة الإستغلال 825 غرداية (2026/2025)

من إعداد الطالبين :

رويـغي محمد أمـين

سليم محمد الـشريف

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2026/06/02

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
دوار إبراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
عجيلة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
عبادة عبدالرؤوف	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	ممتحنا
حسيني عبدالمالك	أستاذ مشارك	جامعة غرداية	ممتحنا

الموسم الجامعي:2026/2025

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تُحقق الأمنيات، وبنوره تهتدي القلوب. نحمده سبحانه ونشكره على ما أعان ووفق، وما منح وأعطى، وما ستر وغفر.

وأزكى الصلاة وأتمّ التسليم على سيدنا محمد، النبي الأمين، الذي بلّغ الرسالة وأدّى الأمانة، ونصح الأمة وكشف الغمة، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي الى من قال فيهما عز وجل ﴿ **وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا** ﴾

الى من تاهت الحروف والكلمات في وصفها، واحتضنتني بقلبها قبل يدها، الى من كان دعائها سرا في نجاحي، والتي كانت سندا في حياتي وغمرتني بعطفها ، وكانت كالشمعة والنور في الليالي المظلمات، الى معلمة الأجيال، راجيا من المولى أن يمد في عمرك ويبارك في صحتك وعافيتك.. **أمي**

الى من علمني العطاء بدون إنتظار.. الى من أحمل اسمه بكل افتخار، الى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، الى من غرس في مكارم الأخلاق وأنبل الصفات، أرجو من الله ان يمد في عمرك لترلى ثمارا حان قطافها بعد طول إنتظار.. **والدي**

الى الأخ العزيز **حمزة** والأخوات الأعزاء **زينب غزلان**

جعل الله أيامكم مليئة بالفرح والنجاح، لكم مني كل الحب والتقدير، وأدعو أن يضل بيننا الوئام والمحبة، وأن يوفقنا جميعا لما فيه الخير.

الى زوج أختي **شرقي توفيق**، بل أخ وصديق ، إن مواقفك المشرفة وتعاونك المستمر كانت لها الأثر الكبير في تسهيل الأمور وتخفيف الأعباء،نسأل الله أن يديم عليك نعمة الصحة والعافية، وأن يبارك في جهودك وتعبك، الى الكتاكيت: **زهرة. إبتهال. بسمة** أسأل الله لكن مستقبلًا مشرقًا.

الى كل الأصدقاء والأحباب الذين لم يسعهم قلمي اليكم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع.

محمد أمــين

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات، نحمده سبحانه على ما وهب وأعان، وما أنعم به من توفيقٍ ونجاح.

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، الذي أضاء للبشرية طريق الحق والهداية، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإن هذا العمل ثمرة جهدٍ ومسيرةٍ من الاجتهاد والصبر، نسأل الله أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل من يطلع عليه.

إلى من كان دعاؤهما سر نجاحي، ونور دربي، وسند

حياتي...

إلى أبي الغالي وأمي العزيزة، حفظهما الله وأطال في عمرهما،

أهدي ثمرة جهدي وتخرجي، عرفانًا بما قدّماه لي من حب وتضحيات ودعم منذ بداية مشواري الدراسي.

و إلى أختي العزيزة نور الايمان، وإلى جميع أفراد عائلتي الكريمة الذين كانوا دائما بجانبي، وشجعوني وساندوني في كل خطوة، لكم مني كل الشكر والمحبة والتقدير.

كما أتقدم بخالص الامتنان والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الذين أناروا لي طريق العلم والمعرفة و بالاخص الخالة و الاستاذة خديجة التي انارت لنا طريق العلم من البداية، وإلى زملائي الذين شاركوني لحظات التعب والاجتهاد والنجاح.

إلى كل الأصدقاء والأحبة الذين رافقوني بالدعم والمحبة، ولم تسعفني الكلمات لذكرهم فردًا فردًا، أهديكم جميعًا هذا العمل المتواضع عربونَ وفاءٍ وتقدير.

محمـد الــشريف

"سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ" سورة البقرة، الآية 32

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم ويسرت لنا سبله، وعلمتنا مالم نكن نعلم. وكما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف: 'من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن أسدى اليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعو فأدعو له.' واقتداءا بهذا الحديث الشريف.

نتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير للأستاذ الدكتور المشرف "**عجيلة محمد** " الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة في إثراء هذه المذكرة وإغنائها بالملاحظات العلمية، طيلة الفترة المستغرقة في إعداد هذه المذكرة، نسأل الله أن يجزيه عنا خير الجزاء، وأن يبارك في علمه وعمله.

كما نزجي خالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور المشرف " **بن شاعة وليد**" لما أبداه من حرص وتفان من خلال ملاحظاته البناءة في إثراء مضمون هذه المذكرة.

وإلى رئيس خلية التجارة الخارجية نتوجه بجزيل الشكر والامتنان على دعمه ومساعدته وتوجيهاته القيمة التي كانت لها الأثر الكبير في إنجاز الجزء التطبيقي من هذه المذكرة.

كما نتوجه بجزيل الشكر والثناء الى رئيس مصلحة التجارة الخارجية على مستوى الوكالة على تقديمهم يد العون والمساعدة لنا بكل مهنية وإحترام، وإلى كل موظفي وإطارات البنك بارك الله في جهودكم.

وإلى جميع أساتذتنا الكرام ولكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

إلى كل أعضاء اللجنة التي ستناقش هذا العمل.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز متطلبات المصارف في تطوير تقنيات التجارة الخارجية في ظل التكنولوجيا المالية، من خلال تسليط الضوء على مدى مساهمة تبني البنوك للتكنولوجيا المالية في تحسين وتطوير أدوات وتقنيات التجارة الخارجية. كما سعت الدراسة إلى التعريف بمفهوم التجارة الخارجية وأهم تقنياتها، مع إبراز أثر التكنولوجيا المالية في تعزيز كفاءة العمليات البنكية وتسريع تنفيذ المعاملات الدولية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المفاهيم النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية والتكنولوجيا المالية، إضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، بهدف التعرف على واقع تبني التكنولوجيا المالية داخل البنك في مجال التجارة الخارجية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن تقنيات التجارة الخارجية تعد من أهم الوسائل التي تساهم في تحسين الكفاءة البنكية وتسهيل العمليات التجارية الدولية، كما أن تبني التكنولوجيا المالية يساعد على تسريع الخدمات وتقليل التكاليف وتحسين جودة الأداء. وأظهرت الدراسة كذلك أهمية تأهيل الموارد البشرية وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية داخل البنوك لمواكبة التطورات الحديثة وتحقيق فعالية أكبر في مجال التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: تجارة خارجية، تكنولوجيا مالية، بنوك، تقنيات تجارة خارجية، تحويلات دولية

Résumé :

Cette étude porte sur les exigences des banques dans le développement des techniques du commerce extérieur à l'ère de la technologie financière (FinTech). Elle vise principalement à analyser dans quelle mesure l'adoption des technologies financières par les banques contribue à l'amélioration des techniques et outils du commerce extérieur.

L'étude met en évidence les concepts fondamentaux du commerce extérieur ainsi que ses principales techniques, notamment les transferts internationaux, le crédit documentaire et l'encaissement documentaire. Elle souligne également l'impact des technologies financières sur la modernisation des services bancaires, l'accélération des opérations et l'amélioration de l'efficacité des transactions internationales.

Pour atteindre les objectifs de cette recherche, nous avons adopté la méthode descriptive et analytique, complétée par une étude de cas réalisée au sein de CPA Banque. Cette approche a permis d'analyser la réalité de l'intégration des technologies financières dans les opérations du commerce extérieur au niveau de la banque.

Les résultats obtenus montrent que les techniques du commerce extérieur constituent un outil essentiel pour faciliter les échanges internationaux et améliorer la performance bancaire. L'étude a également démontré que l'intégration de la technologie financière contribue à la réduction des délais et des coûts, à l'amélioration de la qualité des services bancaires ainsi qu'au renforcement de l'efficacité opérationnelle. Enfin, elle met l'accent sur l'importance de la formation des ressources humaines et du renforcement de l'utilisation des technologies modernes afin de soutenir le développement du commerce extérieur.

Mots-clés: Commerce extérieur, technologie financière, techniques bancaires, crédit documentaire, transferts internationaux, encaissement documentaire, CPA Banque.

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
إهداء	I
شكر وتقدير	IV
فهرس المحتويات	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VII
قائمة الاختصارات والرموز	VIII
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة	
المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية وتقنياتها في ظل إستخدام التكنولوجيا المالية	7
المطلب الأول: الإطار العام للتجارة الخارجية وأهم تقنياتها.	7
المطلب الثاني: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية	19
المطلب الثالث: أثر التكنولوجيا المالية في تطوير تقنيات التجارة الخارجية بين المظاهر والتحديات	34
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	37
المطلب الأول: الدراسات الوطنية	37
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.	39
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة	41
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA -غرداية-	
المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA	48
المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري	48

المطلب الثاني: التعريف بمجموعة الإستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري بغرداية وهيكلها التنظيمي	**49**
المطلب الثالث: البيئة الداخلية، المتعاملون والمشاريع المستقبلية في التجارة الخارجية والمعيقات	**53**
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية	**55**
المطلب الأول: تصميم إجابات المقابلة	**55**
المطلب الثاني: عرض وتحليل أجوبة المقابلة	**58**
المطلب الثالث: الاستنتاجات العامة ومناقشة نتائج المقابلة	**64**
خلاصة الفصل	**66**
الخاتمة	**68**
قائمة المصادر والمراجع	**73**
قائمة الملاحق	**75**

قائمة الجداول

رقـــم الجدول	عنـــــوان الجـــــــدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	**24**
الجدول رقم (1-2)	مميزات المدفوعات قبل و بعد التكنولوجيا المالية	**30**
الجدول رقم (1-3)	أوجه التشابه و الإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات الوطنية السابقة	**41**
الجدول رقم (1-4)	أوجه التشابه و الإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة الأجنبية	**42**
الجدول رقم (2-5)	أجوبة و تحليل أسئلة المقابلة	**58**

قائمة الأشكال

رقم الـشكـل	عنـــوان الشـــــــكـل	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	نموذج الدراسة	**د**
الشكل رقم (1-2)	أبرز خصائص التكنولوجيا المالية	**21**
الشكل رقم (1-3)	المكونات الأساسية للإقراض الرقمي	**29**
الشكل رقم (1-4)	مميزات التكنولوجيا المالية	**32**
الشكل رقم (1-5)	مجالات التكنولوجيا المالية	**33**
الشكل رقم (2-6)	الهيكل التنظيمي لمجموعة الإستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري بغرداية	**50**

قائمة الاختصارات والرموز:

المختصر	دلالة المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية
FinTech	التكنولوجيا المالية	Technologies Financières
UCP 600	القواعد الموحدة للاعتمادات المستندية	Règles et Usances Uniformes relatives aux Crédits Documentaires
URC 522	القواعد الموحدة للتحصيل	Règles Uniformes relatives aux Encaissements
C/D	الاعتماد المستندي	Crédit Documentaire
D/P	المستندات مقابل الدفع	Documents contre Paiement
D/A	المستندات مقابل القبول	Documents contre Acceptation
L/C	خطاب الاعتماد	Lettre de Crédit
SWIFT	جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك	Société pour les Télécommunications Financières Interbancaires Mondiales
RTGS	نظام التسوية الإجمالية الآنية	Règlement Brut en Temps Réel
BIS	بنك التسويات الدولية	Banque des Règlements Internationaux
IOSCO	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية	Organisation Internationale des Commissions de Valeurs
AML/CFT	مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	Lutte contre le Blanchiment d'Argent et le Financement du Terrorisme
RegTech	التكنولوجيا التنظيمية	Technologie Réglementaire
UEMOA	الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا	Union Économique et Monétaire Ouest-Africaine
CPA	القرض الشعبي الجزائري	Crédit Populaire d'Algérie
ATM	جهاز الصراف الآلي	Distributeur Automatique de Billets
POS	نقطة البيع الإلكترونية	Point de Vente
E-Trade	منصة التجارة الإلكترونية	Commerce Électronique
CNIS	المركز الوطني للإعلام والإحصاء	Centre National de l'Informatique et des Statistiques

مقدمة

توطئة:

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تحولات جوهرية متسارعة، كان أبرزها الثورة الرقمية التي أعادت رسم ملامح القطاع المالي والمصرفي بصورة جذرية. وفي ظل هذا التحول، باتت التكنولوجيا المالية (FinTech) تمثل ركيزة استراتيجية لا غنى عنها في تحديث الأنظمة المصرفية وتطوير أدواتها، ولا سيما في مجال التجارة الخارجية التي تعد شريانا حيويا للتبادل الاقتصادي بين الدول. ومن هذا المنطلق، أصبح تبني البنوك للتكنولوجيا المالية ضرورة حتمية لمواكبة متطلبات السوق الدولية وتعزيز القدرة التنافسية.

ولم تعد التجارة الخارجية مجرد تبادل للسلع والخدمات عبر الحدود، بل تحولت إلى منظومة متكاملة من العمليات المالية والمعلوماتية المتشابكة، التي تستلزم أدوات تقنية متطورة قادرة على مجاراة وتيرة الأسواق الدولية المتغيرة. فالاعتماد المستندي والتحويلات الدولية والتحصيل، التي طالما شكلت عماد هذه التجارة، باتت اليوم تعاد صياغتها في ثوب رقمي يعزز كفاءتها ويقلص تكاليفها ويرفع مستوى الأمان فيها. وهكذا لم يعد الحديث عن تحديث التجارة الخارجية ترفا فكريا، بل ضرورة تفرضها متطلبات التنافسية الدولية. و إنطلاقا مما سبق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الجوهري الآتي:

الإشكالية الرئيسية:

ما مدى مساهمة تطوير تقنيات التجارة الخارجية في ظل تبني البنوك للتكنولوجيا المالية؟

التساؤلات الفرعية:

و لغرض الإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية، قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

– ما المقصود بالتجارة الخارجية وما أهم تقنياتها؟

– كيف أثر التطور التكنولوجي على تقنيات التجارة الخارجية؟

– ما المتطلبات الأساسية التي يعتمد عليها بنك القرض الشعبي الجزائري في تطوير تقنيات التجارة الخارجية؟

اختبار الفرضيات:

للإجابة المبدئية على التساؤلات المطروحة، نصوغ الفرضيات التالية:

– **الفرضية الأولى:** التجارة الخارجية هي مجمل المبادلات التجارية التي تتم بين دولة وأخرى، وتعتمد على تقنيات أساسية كالتحويلات الدولية والاعتماد المستندي والتحصيل بوصفها أدوات لتنفيذ العمليات بكفاءة.

– **الفرضية الثانية:** يؤثر التطور التكنولوجي تأثيرا إيجابيا على تقنيات التجارة الخارجية من خلال تحسين السرعة وتقليل التكاليف وتعزيز الأمان.

– **الفرضية الثالثة:** يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري في تطوير تقنيات التجارة الخارجية على متطلبات أساسية تشمل البنية التحتية الرقمية، وتأهيل الموارد البشرية، والإطار التنظيمي الملائم.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

– التعريف بمفهوم التجارة الخارجية وإبراز أهم تقنياتها الحديثة.

– إبراز أثر التكنولوجيا المالية في تطوير أدوات وتقنيات التجارة الخارجية.

– التعرف على واقع تبني بنك القرض الشعبي الجزائري للتكنولوجيا المالية في مجال التجارة الخارجية.

– تقديم رؤية تحليلية حول إمكانيات تطوير المنظومة المصرفية الجزائرية في هذا الإطار.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كون التكنولوجيا المالية أصبحت محورا أساسيا في تحديث القطاع المصرفي على المستوى العالمي. كما أن التجارة الخارجية تمثل ركيزة مهمة في الاقتصاد الجزائري، مما يجعل دراسة تأثير التكنولوجيا على تقنياتها ذات قيمة علمية وعملية بالغة.

دوافع ومبررات اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الرغبة في تقديم عمل أكاديمي يخدم مسيرتنا المهنية المستقبلية في القطاع المصرفي، لا سيما في ظل تنامي الطلب على كفاءات تجمع بين الخبرة المالية والتقنية.
- الرغبة في ربط الجانب النظري المكتسب خلال مسار الدراسة بالواقع التطبيقي داخل بنك القرض الشعبي الجزائري.
- الميل إلى دراسة موضوع يجمع بين البعدين المالي والتكنولوجي في آن واحد، باعتباره من أكثر المجالات حيوية ومستقبلا.

الأسباب الموضوعية:

- تنامي دور التكنولوجيا المالية في إعادة تشكيل منظومة التجارة الخارجية على المستوى الدولي، مما يستوجب دراسة انعكاساتها على البيئة المصرفية الجزائرية.
- شح الدراسات الأكاديمية التي تتناول بشكل مباشر العلاقة بين تبني البنوك الجزائرية للتكنولوجيا المالية وتطوير تقنيات التجارة الخارجية، مما أفرز فراغا بحثيا يستدعي المعالجة. وعليه، ارتأينا بحكم تخصصنا الأكاديمي في التكنولوجيا المالية وانتمائنا إلى بيئة اقتصادية تشهد تحولات رقمية متسارعة، أن نسهم في سد هذا الفراغ وإثراء الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع.
- أهمية بنك القرض الشعبي الجزائري بوصفه نموذجا مصرفيا وطنيا رائدا، يتيح دراسة ميدانية دقيقة وواقعية.
- الراهنية التي يتسم بها الموضوع في ظل التوجه الوطني نحو رقمنة الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تقنيات التجارة الخارجية في ظل التكنولوجيا المالية.
- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA).
- **الحدود الزمانية:** تمت هذه الدراسة من 2026/04/14 إلى 2026/05/20

المنهجية والأدوات المستخدمة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها قمنا بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالجوانب النظرية المتعلقة بالتجارة الخارجية والتكنولوجيا المالية، ومن أجل تحقيق نوع من الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، تم الإعتماد على منهج دراسة الحالة لتناول تجربة بنك القرض الشعبي الجزائري من خلال المعاينة الميدانية والملاحظات المباشرة خلال التربص لجمع البيانات اللازمة، بالإضافة إلى إجراء مقابلة مع رئيس خلية التجارة الخارجية بهدف الوقوف على واقع التجارة الخارجية في البنك ومعرفة كيفية تنفيذ مختلف تقنياتها.

تقسيمات الدراسة

من أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة على النحو الآتي:

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين، حيث تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والتكنولوجيا المالية، من خلال التطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية وأهم تقنياتها، ثم عرض مفهوم التكنولوجيا المالية، إضافة إلى إبراز العلاقة بين التكنولوجيا المالية وتقنيات التجارة الخارجية. أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة التطبيقية من خلال دراسة حالة ، حيث تضمن المبحث الأول تقديما

عاما للبنك من حيث نشأته وإطاره القانوني ورأس ماله ومهامه وهيكله التنظيمي، في حين تناول المبحث الثاني تحليل نتائج المقابلات واستخلاص أهم الاستنتاجات المتعلقة بواقع تبني التكنولوجيا المالية في مجال التجارة الخارجية.

نموذج الدراسة :

يوضح الشكل التالي نموذج الدراسة والذي يتكون من المتغير المستقل والمتمثل في التكنولوجيا المالية، والمتغير التابع المتمثل في تطوير تقنيات التجارة الخارجية، ومجموعة من الأبعاد والمتمثلة في: السرعة في إنجاز العمليات، تحسين الكفاءة البنكية، تقليل التكاليف، تحسين جودة الخدمات، تأهيل الموارد البشرية.

الشكل(01): نموذج الدراسة

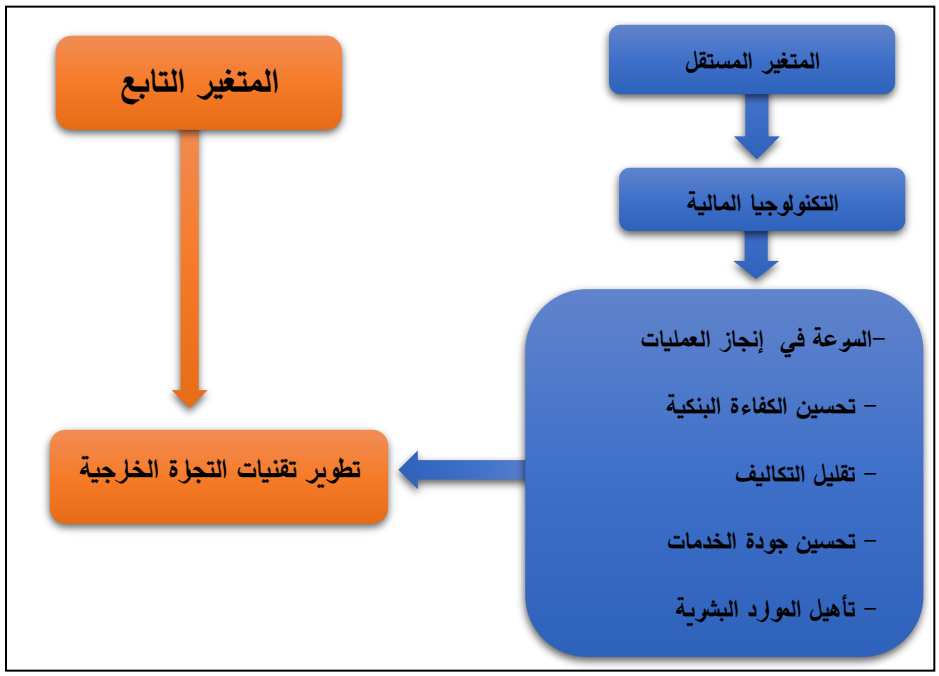

المصدر: من إعداد الطالبين

صعوبات الدراسة

- شح المراجع المتخصصة في موضوع التكنولوجيا المالية وتقنيات التجارة الخارجية في البيئة المصرفية الجزائرية.
- محدودية الدراسات الأكاديمية السابقة التي تصب مباشرة في صميم الموضوع.
- صعوبة الحصول على بعض المعلومات الميدانية نظراً لطبيعة القطاع المصرفي الذي يولي السرية أهمية قصوى.
- حداثة الموضوع وتطوره المتسارع، مما جعل بعض المعطيات عرضة للتجاوز في فترة وجيزة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

تمهيد:

يعد التطور المتسارع في مجال التكنولوجيا المالية من أبرز المستجدات التي أثرت بشكل مباشر على آليات التجارة الخارجية ومتطلبات تمويلها، مما دفع المصارف إلى إعادة النظر في أدواتها وخدماتها التقليدية.

وتأسيسا على ذلك، يهدف هذا الفصل إلى بناء إطار نظري يجمع بين مفاهيم التجارة الخارجية والتقنيات المرتبطة بها في ظل التكنولوجيا المالية من جهة، والاستناد إلى الدراسات السابقة ذات الصلة من جهة أخرى.

وهذا ماسنحاول إليه من خلال هذا الفصل بتوضيح أهم متغيرات الدراسة بحيث تم تقسيمه إلى مبحثين وكل مبحث يتكون من ثلاث مطالب:

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية وتقنياتها في ظل إستخدام التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية وتقنياتها في ظل إستخدام التكنولوجيا المالية

تعد التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز مكانتها في الأسواق الدولية، حيث تمثل أداة فعالة لتبادل السلع والخدمات وتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية. ومع التطورات التكنولوجية المتسارعة، برزت التكنولوجيا المالية (FinTech) كأحد أهم العوامل الحديثة التي ساهمت في إحداث تحول جذري في مختلف المعاملات المالية، خاصة تلك المرتبطة بالتجارة الدولية، وعليه، سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى مختلف الجوانب المرتبطة بالتجارة الخارجية في ظل استخدام التكنولوجيا المالية.

المطلب الأول: الإطار العام للتجارة الخارجية وأهم تقنياتها

تعد التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تربط بين مختلف دول العالم، حيث تساهم في تحقيق التبادل التجاري وتلبية احتياجات الدول من السلع والخدمات. كما تلعب دورا أساسيا في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز العلاقات الدولية، مما يجعلها محورا مهمًا في الدراسات الاقتصادية الحديثة.

الفرع الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

أولا: مفهوم التجارة الخارجية: وردت عدة مفاهيم للتجارة الخارجية

المفهوم الأول: عرفت أنها "عملية التبادل التجاري الذي يتم بين دولة والعالم الخارجي"، ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية فيما يلي:[1]

• تبادل السلع المادية وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية وسلع نصف مصنعة والسلع الوسيطية.

- تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها.
- تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كما تشمل القروض الدولية.
- تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى الهجرة.

[1] موسى مطر، باسم اللوزي حسام داود وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص 13.

المفهوم الثاني: "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، المتمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[1]

المفهوم الثالث: كروغمان وأوبستفيلد (Krugman & Obstfeld) يعرفان التجارة الخارجية بأنها:

"تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الاقتصادات الوطنية المختلفة وفق قواعد السوق الدولية"[2]

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الخارجية من أهمية في العصر الحديث فهي تمكننا من إشباع بعض حاجاتنا التي ما كان من الممكن إشباعها لو لم يتم التبادل التجاري بين الدول، ويمكن تلخيص أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:[3]

- التجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض بالإضافة أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.
- تساعد في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك، والاستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.
- تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.
- المساهمة الكبيرة في زيادة الدخل القومي بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا.

---

[1] السيد محمد أحمد السبرتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص8

[2] Paul R. Krugman & Maurice Obstfeld, International Economics: Theory and Policy, 10th ed., Pearson, 2015, p. 12.

[3] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان 2006، ص12.

- تمثل التجارة الخارجية في السلع والخدمات مصدرا أساسيا للنشاط الاقتصادي للدول ويؤدي ذلك إلى تقوية المنافسة للدول مما يؤدي إلى التخصص وزيادة كفاءة الإنتاج.

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية إلى العوامل التالية:[1]

- **لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا:** تحقيق الاكتفاء الذاتي نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.
- **التخصص الدولي:** إن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها اعتمادا كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية.
- **اختلاف تكاليف الإنتاج:** يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير. وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- **اختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج.
- **اختلاف الميول والأذواق:** هناك بعض الدول يفضلون المنتجات الأوروبية حتى لو توفر البديل في موطنهم الأصلي وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل القومي في الدولة.
- **اختلاف العوامل الاقتصادية:** ونقصد بها الموارد البشرية ورؤوس الأموال وتكاليف الإنتاج وهي بدورها تختلف من دولة لأخرى.

[1] موسى مطر، باسم اللوزي حسام داود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص17-18.

- **اختلاف العوامل التكنولوجية:** التكنولوجيا في أبسط معانيها هي فن الإنتاج، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج أما التقدم التكنولوجي فيتمثل في تطوير هذه الوسائل والأساليب مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات.

الفرع الثاني: الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي

يعد تمويل التجارة الخارجية وتأمين حقوق أطرافها من أبرز التحديات التي تواجه المتعاملين في الأسواق الدولية. ولمواجهة هذه التحديات، طور النظام المصرفي الدولي آليتين أساسيتَين لا غنى عنهما، هما: الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، وكلتاهما تقدم ضمانات متفاوتة لأطراف العقد التجاري الدولي.[1]

أولا: الاعتماد المستندي (Crédit Documentaire- C/D)

1- تعريف الاعتماد المستندي

يعرف الاعتماد المستندي وفق نشرة غرفة التجارة الدولية رقم 600 (UCP 600) بأنه: «أي ترتيب مهما كانت تسميته أو وصفه، يمثل تعهدا قاطعا من المصرف المصدر، بناء على طلب العميل الآمر، بالوفاء بالتزام الدفع عند تقديم المستندات المطابقة لشروط الاعتماد وبنوده».[2]

ويضيف الأستاذ بشير أن الاعتماد المستندي في جوهره «أداة ائتمانية دولية تحل فيها الثقة المصرفية محل الثقة الشخصية بين المصدر والمستورد، مما يلغي مخاطر عدم الدفع أو عدم الشحن».[3]

2- أطراف الاعتماد المستندي

تتشكل عملية الاعتماد المستندي من أربعة أطراف رئيسية:

- **الآمر بالاعتماد (Applicant):** هو المستورد الذي يطلب فتح الاعتماد لصالح المصدر، ويتحمل تكاليف العملية.

[1] مصطفى رشدي شيحة، **التجارة الدولية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 197.

[2] ICC. (2007). **Uniform customs and practice for documentary credits (UCP 600),** Art. 2. International Chamber of Commerce. https://www.iccwbo.org

[3] محمد سعد الدين بشير، **الاعتماد المستندي في التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012، ص 42.

- **المصرف المصدر (Issuing Bank):** هو البنك الذي يفتح الاعتماد بناء على طلب المستورد، ويتعهد بالدفع عند استيفاء الشروط.
- **المستفيد (Beneficiary):** هو المصدر الذي فتح الاعتماد لصالحه، ويستحق الدفع عند تقديم المستندات المطابقة.
- **المصرف المراسل أو المؤكد (Advising/Confirming Bank):** هو البنك الوسيط في بلد المصدر، يتولى إبلاغه بالاعتماد وقد يضيف تأكيده.

ويلاحظ يسري أحمد أن هذا التعدد في الأطراف يفضي إلى تحقيق «درجة عالية من الأمان المزدوج لكلا الطرفَين المتعاقدَين»،[1] وهو ما يميز الاعتماد المستندي عن غيره من أدوات الدفع الدولية.

3- أنواع الاعتماد المستندي

تتعدد أنواع الاعتمادات المستندية لتلبية الاحتياجات التجارية المختلفة، وأبرزها:

- **الاعتماد القابل للنقض (Revocable L/C):** يجوز للمصرف المصدر تعديله أو إلغاؤه دون إخطار المستفيد، وهو نادر الاستخدام لضعف الثقة التي يوفرها.
- **الاعتماد غير القابل للنقض (Irrevocable L/C):** لا يجوز تعديله أو إلغاؤه إلا بموافقة جميع الأطراف، وهو النوع الأكثر شيوعا وأمانا.
- **الاعتماد المؤكد (Confirmed L/C):** يضاف إليه تأكيد بنك ثان، مما يعزز ضمان الدفع للمصدر.
- **الاعتماد الدوري (Revolving L/C):** يتجدد تلقائيا بعد كل استخدام، ويلائم العلاقات التجارية الدورية المنتظمة.
- **اعتماد الظهر للظهر (Back-to-Back L/C):** يستخدم حين يكون المستفيد وسيطا تجاريا يحتاج إلى فتح اعتماد ثان لصالح المورد الأصلي.

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009، ص 178.

يؤكد شميتهوف (Schmitthoff) أن هذا التنوع في أشكال الاعتماد المستندي جاء استجابة لتطور الممارسات التجارية الدولية ومتطلبات حماية المصالح المتباينة للأطراف المتعاملة.[1]

4- آلية سير الاعتماد المستندي

تمر عملية الاعتماد المستندي بمراحل متتالية ومترابطة:

- **المرحلة الأولى – إبرام العقد:** يتفق المصدر والمستورد على شروط الصفقة ويحددان الاعتماد المستندي وسيلة للدفع.
- **المرحلة الثانية – فتح الاعتماد:** يتقدم المستورد إلى بنكه بطلب فتح اعتماد لصالح المصدر وفق الشروط المتفق عليها.
- **المرحلة الثالثة – الإخطار:** يبلغ البنك المراسل في بلد المصدر هذا الأخير بفتح الاعتماد لصالحه.
- **المرحلة الرابعة – الشحن وتقديم المستندات:** يقوم المصدر بشحن البضاعة ويقدم المستندات (فاتورة، بوليصة شحن، شهادة منشأ...) إلى البنك.
- **المرحلة الخامسة – فحص المستندات والدفع:** يفحص البنك المستندات، فإن طابقت شروط الاعتماد أجرى الدفع للمصدر.

ويشير عبد الله إلى أن «دقة المستندات ومطابقتها للشروط تمثل حجر الزاوية في العملية برمتها، إذ إن أي تعارض ولو كان شكليا قد يعرقل عملية الدفع بأكملها».[2]

---

[1] Schmitthoff, C.M., **Export Trade: The Law and Practice of International Trade,** 10th ed., Sweet & Maxwell, London, 2000, p. 214.

[2] خالد أمين عبد الله، العمليات **المصرفية الخارجية**، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 95.

ثانيا: التحصيل المستندي (Remise Documentaire)

1- تعريف التحصيل المستندي

يعرف التحصيل المستندي وفق القواعد الموحدة لغرفة التجارة الدولية (URC 522) بأنه: «تعامل البنوك مع المستندات التجارية والمالية وفقا للتعليمات المتلقاة، بهدف الحصول على الدفع أو القبول، أو تسليم المستندات وفق الشروط المُحددة».[1]

ويميزه صخري عن الاعتماد المستندي بكونه «أقل ضمانا للمصدر لأن البنوك لا تتعهد فيه بالدفع، بل تقتصر مهمتها على الوساطة في تحصيل قيمة الصفقة»،[2] مما يجعله أداة تلائم العلاقات التجارية القائمة على درجة من الثقة المتبادلة.

2- أطراف التحصيل المستندي

- الموكل (Principal): هو المصدر الذي يسلم المستندات إلى بنكه لتحصيل قيمة البضاعة.
- البنك المحيل (Remitting Bank): هو بنك المصدر الذي يستلم المستندات ويحيلها إلى بنك المستورد.
- البنك المحصل (Collecting Bank): هو البنك في بلد المستورد الذي يتولى تقديم المستندات وتحصيل قيمتها.
- المدين (Drawee): هو المستورد الذي يتعامل معه البنك المحصل مباشرة.

3- أنواع التحصيل المستندي

ينقسم التحصيل المستندي إلى نوعين رئيسيين:[3]

- **المستندات مقابل الدفع (Documents against Payment - D/P):** تسلم فيها المستندات للمستورد فور دفعه قيمة الفاتورة كاملة، وهو النوع الأكثر أمانا للمصدر.

---

[1]ICC, **Uniform Rules for Collections (URC 522)**, Paris, 1995, Art. 2.

[2]عمر صخري، **الاقتصاد الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 125.

[3]John Daniels, Lee Radebaugh & Daniel **Sullivan, International Business: Environments and Operations**, 16th ed., Pearson, 2018, p. 489.

- **المستندات مقابل القبول (Documents against Acceptance - D/A):** تسلم فيها المستندات للمستورد مقابل قبوله كمبيالة مسحوبة عليه، أي الوعد بالدفع في تاريخ لاحق، وهو أكثر مرونة لكنه ينطوي على مخاطر ائتمانية أعلى.

4- المقارنة بين الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي

يمكن إجمال أوجه الاختلاف بين الآليتين في النقاط التالية:

- **من حيث الضمان:** يوفر الاعتماد المستندي ضمانا مصرفيا كاملا للمصدر، في حين لا يقدم التحصيل المستندي سوى وساطة مصرفية دون تعهد بالدفع.
- **من حيث التكلفة:** تكاليف الاعتماد المستندي أعلى بكثير من تكاليف التحصيل المستندي نظرا للالتزامات المصرفية المترتبة.
- **من حيث المرونة:** التحصيل المستندي أكثر مرونة وبساطة في إجراءاته، مما يجعله مناسبا للعلاقات التجارية الراسخة.
- **من حيث المخاطر:** مخاطر عدم الدفع في التحصيل المستندي أعلى منها في الاعتماد المستندي.

ويلخص يوسف هذه المقارنة بقوله إن «اختيار الأداة المناسبة يتوقف على طبيعة العلاقة بين الطرفين ودرجة الثقة المتبادلة بينهما، فضلا عن المركز التفاوضي لكل منهما في السوق الدولية».[1]

[1] محمد حسن يوسف، **أساليب تمويل التجارة الخارجية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص 115.

الفرع الثالث: التحويلات الدولية

تمثل التحويلات الدولية الشريان الحيوي للمعاملات المالية العابرة للحدود، إذ تشكل الآلية الأساسية لنقل الأموال بين الدول في سياق التجارة الخارجية والاستثمار الدولي وتحويلات المغتربين. وتحتل هذه التحويلات أهمية متزايدة في ظل العولمة المالية المتسارعة.[1]

أولا: مفهوم التحويلات الدولية وأهميتها

تعرف التحويلات الدولية بأنها «عمليات نقل الأموال من شخص أو مؤسسة في دولة معينة إلى شخص أو مؤسسة في دولة أخرى، عبر القنوات المصرفية أو المؤسسات المالية المتخصصة، وبعملات قد تختلف من طرف إلى آخر».[2]

وتتجلى أهمية التحويلات الدولية في عدة محاور:

- **دعم التجارة الخارجية:** تشكل الوسيلة الفعلية لتسوية المدفوعات الناجمة عن عقود الاستيراد والتصدير.
- **تمويل الاستثمار الأجنبي:** تيسر انتقال رؤوس الأموال بين الدول لأغراض الاستثمار المباشر وغير المباشر.
- **دعم الدخل الوطني:** تمثل تحويلات المغتربين رافدا اقتصاديا مهما لكثير من الدول النامية.
- **تسوية الديون الدولية:** تعد أداة لسداد الالتزامات المالية بين الحكومات والمؤسسات الدولية.

[1] البنك المركزي الأوروبي، **تقرير حول مدفوعات التجزئة في منطقة اليورو**، فرانكفورت، 2022، ص 18.

[2] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 88.

ثانيا: أنظمة التحويلات الدولية

1- نظام سويفت (SWIFT)

يعد نظام سويفت **(Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication)** العمود الفقري للتحويلات المصرفية الدولية. أسس عام 1973 ومقره بروكسل، ويربط اليوم أكثر من 11,000 مؤسسة مالية في أكثر من 200 دولة ومنطقة.[1]

ويشتغل نظام سويفت عبر شبكة آمنة ومشفرة تتيح تبادل الرسائل المالية الموحدة بين المصارف، مما يضمن سرعة التحويل ودقته وسريته. ووفق تقرير سويفت لعام 2022، بلغ متوسط حجم الرسائل اليومية المتداولة عبره أكثر من 42 مليون رسالة مالية.[2]

وتتميز التحويلات عبر سويفت بجملة من الخصائص:

- **التوحيد:** تعتمد رسائل موحدة ومقنَنة تقلل من الأخطاء وتيسر المعالجة الآلية.
- **الأمان:** تشفر جميع الرسائل وتخضع لبروتوكولات أمنية صارمة.
- **الشمولية:** تغطي مختلف أنواع المدفوعات من تحويلات عميل إلى تسويات بين البنوك.
- **السرعة:** تصل معظم التحويلات إلى وجهتها في غضون يوم عمل واحد إلى يومي عمل.

2- نظام المقاصة الآنية (RTGS)

يعد نظام التسوية الإجمالية الآنية (Real-Time Gross Settlement - RTGS) من أبرز الأنظمة التي تعتمدها البنوك المركزية لتسوية المدفوعات الكبيرة والعاجلة بين البنوك في الوقت الفعلي. ويقلل هذا النظام من مخاطر التسوية ويعزز الاستقرار المالي.[3]

---

[1] **SWIFT, Annual Review 2022** تاريخ الاطلاع: 5 مايو 2026، الساعة 12:00

[2] . تاريخ الاطلاع: 5 مايو 2026، الساعة 12:54، من **www.swift.com**/about-us/annual-report

[3] BIS (Bank for International Settlements), **CPMI Report on Cross-border Payments**, Basel, 2020, p. 12.

3- الحوالات المصرفية (Wire Transfers / Bank Drafts)

تعد الحوالة المصرفية من أقدم وسائل التحويل الدولي وأكثرها انتشارا في أوساط الأفراد والمؤسسات الصغيرة. وتقوم على قيام بنك المحول بخصم المبلغ من حساب موكله وإبلاغ بنك المستفيد بتحويل المبلغ إليه.[1]

ثالثا: التحويلات الرقمية الحديثة

أسهم التطور التكنولوجي المتسارع في إفراز منظومة جديدة من التحويلات الدولية الرقمية التي تتميز بالسرعة والفاعلية وانخفاض التكاليف.[2]

1- منصات الدفع الرقمي الدولية

برزت منصات متخصصة تيسر التحويلات الدولية للأفراد والمؤسسات، من أبرزها:

- **PayPal:** تتيح إرسال واستقبال الأموال في أكثر من 200 دولة بعملات متعددة.
- **Wise (TransferWise** سابقا): تتميز بأسعار صرف تنافسية وشفافية كاملة في الرسوم.
- **Western Union وMoneyGram:** توفران شبكة واسعة لتحويل الأموال النقدية دوليا.

بحيث هذه المنصات كسرت احتكار البنوك التقليدية لسوق التحويلات الدولية، وأتاحت للأفراد والمؤسسات الصغيرة الوصول إلى خدمات مالية دولية كانت حكراً على الشركات الكبرى.

2- تقنية البلوكشين في التحويلات الدولية

تشكل تقنية البلوكشين **(Blockchain)** ثورة حقيقية في مجال التحويلات الدولية. فبدلا من المرور عبر سلسلة من الوسطاء المصرفيين، تتيح هذه التقنية إجراء تحويلات مباشرة بين طرفَين عبر شبكة لامركزية مشفرة، مما يخفض التكاليف ويسرع العمليات بشكل جوهري.[3]

وتتجلى مزايا البلوكشين في مجال التحويلات في:

---

[1] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 210.

[2] رضا عبد السلام، **التجارة الإلكترونية الدولية وآليات تنظيمها**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 142.

[3] BIS. (2020). CPMI **report on cross-border payments (p. 12)**. Bank for International Settlements. تاريخ الاطلاع: 5 مايو 2026، الساعة 13:00.

- **تخفيض رسوم التحويل:** تقدر وفورات التكلفة بنسبة تتراوح بين 40% و70% مقارنة بالقنوات التقليدية.
- **السرعة الفائقة:** يمكن إتمام التحويل في ثوان أو دقائق بدلا من أيام عمل.
- **الشفافية والتتبع:** يمكن لجميع الأطراف تتبع مسار التحويل في الوقت الفعلي.
- **اللامركزية:** تقلل من الاعتماد على الوسطاء وتلغي مخاطر الإخفاق المؤسسي.

رابعاً: المخاطر والتحديات المرتبطة بالتحويلات الدولية

على الرغم من مزايا التحويلات الدولية، تواجه هذه العمليات جملة من المخاطر والتحديات:[1]

- **مخاطر سعر الصرف:** قد تتغير قيمة العملة بين لحظة بدء التحويل واستلامه، مما يؤثر على القيمة الفعلية المحوَلة.
- **مخاطر الامتثال التنظيمي:** تخضع التحويلات الدولية لرقابة صارمة من هيئات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT).
- **مخاطر التسوية:** احتمال عدم إتمام التحويل بسبب إعسار أحد البنوك الوسيطة.
- **التحديات التقنية:** يستلزم التحول نحو الأنظمة الرقمية بنية تحتية متطورة قد تفتقر إليها بعض الدول النامية.

وفي هذا الإطار، أصدر بنك التسويات الدولية (BIS) تقريرا يدعو فيه إلى تنسيق دولي لتطوير منظومة متكاملة للمدفوعات العابرة للحدود تجمع بين الكفاءة والأمان والشمول المالي.[2]

وخلاصة القول، شهدت التحويلات الدولية تطورا متسارعا انعكس إيجابا على سلاسة التجارة الخارجية وكفاءتها، غير أن المشهد يظل في حالة تحول مستمر في ظل الثورة الرقمية والمشهد التنظيمي المتغير.

[1] صالح مفتاح، **النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومسألة التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 99.
[2] صالح مفتاح، **مرجع سبق ذكره**، ص 99.

المطلب الثاني: الإطار النظري للتكنولوجيا المالية

يعد مجال التكنولوجيا المالية مفهوما حديثا ومنطلقا جذب اهتمام العديد من الشركات الناشئة ، حيث برزت التكنولوجيا كأحد أهم الابتكارات التي أعادت تشكيل الأنظمة المالية التقليدية. ويهدف هذا المطلب إلى عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بتكنولوجيا المالية، من خلال توضيح ماهيتها، خصائصها، وأهم تطبيقاتها، بما يساهم في فهم دورها في تحسين كفاءة الخدمات المالية وتحقيق تأثير مالي إيجابي.

الفرع الأول: مفهوم التكنولوجيا المالية:

أولاً: تعريف التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية **Financial Technology**، اختصاراً بالإنجليزية يعبر عنها بالمصطلح **(Fin Tech)** لقد تم استخدام مفاهيم مختلفة للتكنولوجيا المالية من جانب الهيئات الدولية والمحلية، بعضها ضيق وبعضها الآخر واسع النطاق، وهذا لوصف جانب التقدم المحرز في التكنولوجيا المستخدمة في المجال المالي على مستوى العالم، لذا سوف نعرض مجموعة من المفاهيم المرتبطة بهذه الأخيرة:

وفقا للمنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال **(IOSCO):** يُستخدم مصطلح "التقنيات المالية" أو "Fintech" إلى مجموعة من نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الناشئة التي تمتلك القدرة على إحداث تحول جذري في قطاع الخدمات المالية.[1]

يعرفها مجلس الاستقرار المالي **(Financial Stability Board)**: "التقنيات المالية" بأنها ابتكارات مالية تعتمد على التكنولوجيا، قادرة على تطوير نماذج أعمال، تطبيقات، عمليات، أو منتجات جديدة، مما يترك تأثيراً ملموساً على الأسواق والمؤسسات المالية، وكذلك على كيفية تقديم الخدمات المالية.[2]

عرف صندوق النقد الدولي "التكنولوجيا المالية" : بأنها التكنولوجيا التي تمتلك القدرة على تحويل الخدمات المالية من خلال تحفيز نماذج أعمال جديدة، وتطوير التطبيقات، العمليات، والمنتجات .[3]

---

[1] شعيب مقلاتي، **أثر التكنولوجيا المالية على آداء البنوك**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة ميلة، 2021/2020، ص09.

[2] حجريوة إلهام، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد النقدي والبنكي، جامعة غرداية، 2024، ص 4.

[3] شعيب مقلاتي، **مرجع سبق ذكره**، ص10.

عرف التكنولوجيا المالية: بأنها مصطلح يجمع بين مجالين متكاملين: الخدمات المالية والحلول المستندة إلى التكنولوجيا المتقدمة. ويشير قاموس أكسفورد إلى "FinTech" بأنها "برامج الكمبيوتر والتقنيات الأخرى المستخدمة لدعم أو تمكين الخدمات المصرفية والمالية". [1]

وكتعريف شامل للتكنولوجيا المالية مما سبق ذكره يمكن القول أن: التكنولوجيا المالية "Fintech" هي الابتكارات التي تجمع بين التكنولوجيا المتقدمة والخدمات المالية، مما يسهم في تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة، وتحسين كفاءة العمليات المصرفية والمالية. تهدف هذه التكنولوجيا إلى دعم وتحفيز نماذج أعمال مبتكرة من خلال استخدام برامج الكمبيوتر وغيرها من التقنيات لتقديم خدمات مالية أكثر فعالية وتنافسية.

ثانيا: خصائص التكنولوجيا المالية

تمتلك التكنولوجيا المالية مجموعة من الخصائص التي تجعلها أداة محورية في تطوير الخدمات المالية والمصرفية، ومن أبرز هذه الخصائص:[2]

1. **السرعة:** تتيح التكنولوجيا المالية تقليص الوقت بشكل كبير من خلال معالجة المعلومات بسرعة وكفاءة، مما يعزز سرعة اتخاذ القرارات وتنفيذ العمليات المالية؛
2. **تقريب المسافة:** تمكن التكنولوجيا المالية من نقل كميات ضخمة من المعلومات بشكل فوري عبر الحدود الجغرافية، مما يسهم في ربط أسواق المال والمستثمرين في أنحاء العالم المختلفة؛
3. **القدرة على التخزين:** توفر قدرة تخزين ضخمة للبيانات والمعلومات، مما يتيح للمستخدمين الوصول إلى كم هائل من البيانات من أي مكان وفي أي وقت، وبالتالي تسهل عملية البحث والتحليل؛

[1] Bernardo Nicoletti (2017) : **The Future of Fin tech : integrating finance and technology in financial services, palgrave macmillan** ; p : 12.

[2] مرسلي حليمة، مكي عمارية، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء قطاع المصرفي الجزائري**، Revue Algérienne d'économie et gestion، المجلد 18، العدد 01، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2024، ص 46

4. **مرونة الاستعمال:** تعد التكنولوجيا المالية مرنة في تطبيقاتها وتستخدم في مجموعة واسعة من المجالات، مثل المدفوعات الرقمية، القروض الإلكترونية، الاستثمار عن بعد والتأمين، مما يوفر حلولاً مبتكرة وفعالة للعديد من الصناعات

وفيما يلي :

الشكل رقم 2: أبرز خصائص التكنولوجيا المالية

المصدر: قطار فاطمة الزهراء، **أثر التكنولوجيا المالية على ربحية البنوك دراسة لعينة من الدول خلال فترة 2012-2021**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2024، ص 5.

ثالثا: أهمية التكنولوجيا المالية:

يمكن للتكنولوجيا المالية أن تساهم في تحقيق أهداف أوسع، مثل تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، فالمقياس الحقيقي لنجاح التكنولوجيا المالية لا يكمن في تطوير أداة أخرى لتأمين الراحة لعملاء المصارف، ولكن في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة مالياً وتحسين فرص الحصول على التمويل.[1]

وتبرز أهميتها في:[2]

- تغطية مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تستطيع البنوك التقليدية تقديمها للعديد من العملاء، مثل أعمال التمويل الجماعي، وحلول الدفع عبر الهاتف، والتحويلات الدولية، وأدوات إدارة المحافظ الاستثمارية عبر الإنترنت
- تغيير هيكل الخدمات المالية بشكل عام، ومنهجيات وآليات تقديم الخدمات المصرفية للعملاء بشكل خاص، لجعل هذه الخدمات أسرع وأرخص وأكثر أماناً وشفافية ويسهل الوصول إليها؛
- التركيز على نقاط الاتصال متعددة القنوات لتقديم الخدمات واستهلاك تلك الخدمات، مما يساعد على تحسين جودة ونوعية الخدمات المالية المقدمة في أي وقت وفي أي مكان؛
- المساهمة في تحقيق المزايا التنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية، وكلما تقدمت هذه المؤسسات تقنياً، زادت قدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي؛

لا تقتصر أهمية التكنولوجيا المالية على تحسين خدمة العملاء وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية، بل يتجاوز ذلك إلى تقليل التكاليف وتسريع العمليات، كما تساهم بشكل أوسع في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي وتنوع الأنشطة الاقتصادية؛

ونظراً لأهمية التكنولوجيا المالية وسرعة تطورها، قامت العديد من المصارف المركزية والسلطات التنظيمية حول العالم بمواكبة هذه التغييرات عبر تبني حلول تنظيمية أكثر فعالية، فقد بذلت الجهات الرقابية جهودا

---

[1] مرسلي حليمة، مكي عمارية، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري**، Revue Algérienne D'économie et gestion، المجلد 18، العدد 01، 2024، ص 47

[2] مصطفى سلام عبد الرضا، وآخرون، **التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة جامعة أربيل جيهان للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 4، العدد 2، جامعة الفرات الأوسط التقنية، العراق 2020، ص 129

ملموسة لوضع أطر تنظيمية تعزز من التفاعل بين البنوك والمستثمرين، مما يضمن بيئة مالية أكثر استقرارا وأمانا للمستخدمين[1]

رابعا: أهداف التكنولوجيا المالية: تمنح التكنولوجيا المالية العديد من الأهداف أهمها الآتي:

- تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر.
- تسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز الاحتواء المالي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية مع من لا يتعامل مع الجهاز المصرفي.
- تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود.
- يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة، وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في إطار الأوامر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.[2]

[1] زبير عياش، وآخرون، **دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية**، تطبيقات البلوكشين نموذجاً، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، جوان 2020، ص 309

[2] مليكة بن علقمة، **دور التكنولوجيا المالية ودعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، مج07، ع03، الجزائر، سنة2018، ص93.

الفرع الثاني: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

أولا: مراحل تطور التكنولوجيا المالية:

ويمكن تقسيم مراحل تطور التكنولوجيا المالية من خلال الجدول التالي إلى ثلاث مراحل أساسية نذكر منها :

الجدول رقم 1 : مراحل تطور التكنولوجيا المالية

المراحل	السنة	التفاصيل
المرحلة الأولى	1867 – 1967	في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي، واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا والمالية من أجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية.
المرحلة الثانية	1967 – 2008	في هذه المرحلة ظلت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية، وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الإلكترونية وأنظمة المقاصة، أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
المرحلة الثالثة	2008 الى يومنا هذا	منذ الأزمة المالية العالمية ظهرت شركة ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس.

المصدر: ابتهاج اسماعيل يعقوب وآخرون، **التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد كوفيد 19: دراسة استطلاعية**، مجلة الدراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، 31 ديسمبر 2021، ص 65.

ثانيا: العوامل التي ساهمت في تبني التكنولوجيا المالية عالمياً: [1]

من أبرز العوامل التي ساهمت في تبني التكنولوجيا المالية عالمياً وتطورها المستمر والمتسارع ما يلي:

[1] وهيبة عبد الرحيم الزهراء، أبو قاسم، **التكنولوجيا المالية في دول الخليج، الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 38، أوت 2019، ص ص 355، 356.

- **التطور التكنولوجي:** يعتبر التطور التكنولوجي عامل أساسي في ازدهار التكنولوجيا المالية، حيث تميزت بمرونتها وعدم خضوعها لقيود تعيق تقدمها، مما سرع من وتيرة تطورها. كما ساهم انخفاض تكاليف التكنولوجيا في زيادة انتشارها، حيث جعلها وسيلة فعالة لتحسين كفاءة ومرونة أنظمة المؤسسات المالية، مثل: البنوك، ودعم تطور القطاع المالي بشكل عام.
- **توافر التمويل:** أصبح الحصول على التمويل أكثر سهولة مقارنة بالسابق، هذا ما أتاح لرواد الأعمال والشركات الناشئة فرصاً أكبر لبدء مشاريعهم وتوسيع نطاق أعمالهم، حيث بلغت قيمة استثمارات رأس المال المخاطر ما قيمته 13.6 مليار دولار سنة 2016 مما يدل على إقبال المستثمرين وثقتهم المتزايدة.
- **تغير توقعات العملاء:** مع تزايد الطلب على الخدمات الرقمية، أصبح من الضروري على المؤسسات التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية ابتكار حلول ومنتجات جديدة تلبي احتياجات ورغبات وتوقعات العملاء المتطورة. ويعكس هذا التحول الإقبال المتزايد على خدمات التكنولوجيا المالية حيث بلغ نحو 63.1 بالمئة من المستهلكين عالمياً الذين يعتمدون على منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية.
- **الدعم التنظيمي:** تسهم الحكومات والجهات التنظيمية في تعزيز نمو التكنولوجيا المالية من خلال تقليل الصعوبات والعوائق أمام المستثمرين وتوفير بيئة مناسبة لتطويرها، وقد أدركت بعض الحكومات أهمية هذه الشركات في تحسين الخدمات المالية ودعم الأنظمة التقليدية، مما دفعها إلى اعتماد سياسات تشجع على الابتكار.

ثالثا: أسباب ظهور التكنولوجيا المالية

تساهم التكنولوجيا المالية في تحسن طرق التمويل، فهي تلعب دورا منافسا للبنوك التقليدية من أجل تطوير الخدمات المالية وتقديمها لعملائه، ويعتبر هذا السبب الرئيسي للجوء إليها، إضافة إلى ذلك: تتمثل الحوافز التي تدفع الأفراد لاستخدام التكنولوجيا المالية في النقاط التالية:[1]

1. **معالجة أسرع للمعاملات المعقدة:** فمن خلال هذه التكنولوجيا أصبح من السهل معالجة المعلومات المالية بشكل أسرع وتسوية جميع الحسابات بشكل صحيح، ما ينعكس على زيادة المستوى العام للجودة في هذا القطاع.

[1] رمضان براغثة، **أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك – دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية لمدينة قالمة–**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 2021/2022، ص 09.

2. **شمول مالي أفضل:** تمكن تلك التكنولوجيا الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم سواء على مستوى المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين حيث يتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.

3. **خفض تكلفة الخدمات:** في الكثير من الأحيان، لا تحتاج الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى وجود مادي في المناطق التي تغطي خدماتها، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة للعملاء بالإضافة إلى تقليل الوقت المستغرق في المعاملات مثل: طلبات القروض.

4. **تقديم التحليلات المالية المتقدمة:** تتمكن تلك التقنية من تقديم التحليلات المالية المتقدمة وذلك من خلال توافر مخزون ضخم للبيانات، مما يمكن المؤسسات من إعادة تصميم منتجاتها لتلبية احتياجات العملاء والتي تم تجاهلها من قبل المؤسسات المالية التقليدية.

5. **نقل المعرفة وتحقيق الشفافية:** تتيح الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية المعرفة والخبرة المتراكمة للمستثمرين الجدد وكفاءة استخدام رأس المال والموار، كما تساعد على تعزيز الشفافية التي من شأنها أن تحسن من ثقافة المؤسسات.

الفرع الثالث: مزايا ومخاطر ومجالات التكنولوجيا المالية

أولا: مزايا إستخدام التكنولوجيا المالية:

يؤدي استخدام التكنولوجيا المالية إلى تحقيق المزايا التالية:[1]

1. **تحقيق الشمول المالي:** يعد الشمول المالي أهم الأهداف التي تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيقه، فبشكل مستمر يسعى الأفراد إلى الاستفادة من مختلف أشكال الخدمات المالية، ولكن التكاليف المرتفعة لهذه الخدمات وثقل الاجراءات، إضافة إلى أسباب أخرى عديدة تحول دون الاستفادة من الخدمات المالية، ولعل المفتاح الأساسي للتغلب على ذلك الاقصاء هو التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة وازدياد نسب استخدام الهواتف الذكية إلى حد يتجاوز عدد الحسابات المصرفية في كثير من البلدان، كدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فيمكن للدفع باستخدام الأجهزة المحمولة مع وضع القواعد التنظيمية الملائمة أن يخفض من نسب الأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية أو لا يتمتعون بالخدمات المالية.

[1] بن سليمان عبد الله، **النقود الافتراضية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، ع1، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 2017. ص 68

2. **تقديم مصادر تمويل بديلة:** تتيح التكنولوجيا المالية للأفراد والمؤسسات مصادر جديدة للتمويل من خلال منصات الاقراض المتوفرة في السوق مثل الاقراض بين النظراء وتمويل التجارة عبر الانترنت كما هو الحال بالنسبة للصين والمملكة المتحدة، علاوة على ذلك؛ فإن التكنولوجيا المالية يمكن أن تساعد على زيادة الاقراض المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق الوسائل التكنولوجية التي تحد من عدم اتساق المعلومات مثل تحليل البيانات الضخمة BIG DATA وكذلك توفر خدمة فائقة في حفظ سجلات الضمانات باستخدام تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة BLOCK CHAIN.
3. **تقديم آليات دفع عابرة للحدود:** لعل أهم الخدمات التي ساهمت في تحقيقها التكنولوجيا المالية هي تقديم حلول مبتكرة للدفع تتسم بانخفاض التكاليف، وسرعة الانجاز، عبر دخول شركات تكنولوجيا عملاقة (أمثال غوغل، إيباي وأمازون) إلى السوق المصرفية التقليدية، تتمتع هذه الشركات بقاعدة عملاء ضخمة وبنية تقنية متطورة، وقدرة على قبول سريع خاصة بين فئة الشباب، ساهمت في طرح توليفة من خيارات الدفع الآمنة على غرار محافظ نقود الكترونية وافتراضية GOOGLE WALLET, AMAZON WALLET وحلول للدفع عبر الهاتف النقال، APPLE PAY بطاقات ائتمان افتراضية، منصات للدفع الالكتروني، PAYPAL... الخ.[1]

ثانيا: مخاطر إستخدام التكنولوجيا المالية:

فيما يخص المخاطر الناجمة عن المؤسسات التكنولوجيا المالية، يمكن رصد مستويين من المخاطر في المستوى الأول هناك مشاكل تتعلق بالتكنولوجيا عموما، اختراق بيانات الأفراد، التحايل الإلكتروني، عدم تطور آليات حماية المستهلك الإلكتروني بالقدر الكافي. أما المستوى الثاني، هناك مشاكل متعلقة بطبيعة الأنشطة المالية، كعدم توفر شبكات الأمان كالتأمين على الودائع في صناعة الخدمات المالية للمؤسسات غير البنكية التي لا تخضع للتنظيم.

مزاحمة البنوك على العملاء، مما يؤدي إلى تقاسم الإيرادات، في وقت تعاني فيه البنوك أساسا من تراجع الربحية. زيادة حدة مخاطرين ماليين هما: مخاطر القرض ومخاطر السيولة. ويمكن أن نوضح هذه المخاطر في مجموعة من النقاط وهي كالآتي:[2]

- اتخاذ القرارات السريعة عند شراء المنتجات المالية عبر الانترنت وقد تكون غير مناسبة للمستهلكين.

[1] بن سليمان عبد الله، **نفس المرجع**، ص 69.

[2] لمياء عماني، **نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، مج01، ع01، الجزائر، 2017. ص 397

- التأثير السلبي على ربحية البنوك وحصتها السوقية نتيجة توسع استخدام ابتكارات التكنولوجيا بشكل أكثر كفاءة وأقل تكلفة.
- التعرض لمخاطر التكنولوجيا مثل إساءة استخدام البيانات الشخصية للعميل أو التعرض إلى الاحتيال والسرقة.
- المخاطر التي تتم عبر الانترنت مثل تعرض المعلومات البيانات والحسابات إلى الهجمات الالكترونية ومخاطر الاختراق.
- حقوق المساهمين في الشركات الناشئة غير واضحة وإذا حدث أي خطأ لا يستطيع المستهلك معرفة حقوقه بالضبط.
- شفافية أقل بشأن كيفية تنفيذ المعاملات وحول من يتحمل المسؤولية.
- صعوبة إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية نتيجة انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة.
- مخاطر أمن البيانات والخصوصية ومخاطر غسيل الأموال والجرائم الالكترونية وحماية العملاء.
- مخاطر تشغيلية في التنظيم: قد يؤدي تطور هذه الصناعة إلى تشابك البنية التحتية للبنوك وهي تكنولوجيا المعلومات وتحويلها إلى أزمة نظامية.
- مخاطر تعرض النظام المصرفي إلى تهديدات وتعرض البيانات الحساسة إلى الانتهاكات نتيجة استخدام أعداد أكبر من الأطراف مما يؤدي إلى زيادة التشابك والترابط وحول أطراف العمليات الاحتيالية.

ثالثا: مجالات التكنولوجيا المالية

تعمل التكنولوجيا المالية على إحداث تحول جذري في الاقتصاد العالمي، حيث لم تعد تقتصر على المدفوعات الرقمية والإقراض فقط، بل امتدت إلى مجالات متعددة مثل الخدمات المصرفية، البيع بالتجزئة، الاستثمار والعملات المشفرة وتساهم هذه التقنيات في تطوير الخدمات المالية، تعزيز الكفاءة وتحقيق الشمول المالي، مما يجعلها عاملا رئيسيا في تطور الأنظمة الاقتصادية الحديثة. ومن أبرز وأهم المجالات في قطاع التكنولوجيا المالية التي تقود التغيير والابتكار في العالم المالي نجد:

- **الإقراض الرقمي (Digital Lending):**

يشير الاقراض الرقمي إلى عملية منح القروض خارج نطاق المؤسسات المصرفية التقليدية، حيث يعتمد على التقنيات الرقمية في جميع مراحله، بدءا من تقديم الطلب وصولا إلى الصرف والإدارة ويستند هذا النموذج إلى

تحليل البيانات الرقمية لاتخاذ قرارات ائتمانية دقيقة وتعزيز تفاعل العملاء بطرق أكثر دقة، وبناء على ذلك يمكن تحديد ثلاثة مكونات أساسية للإقراض الرقمي كالتالي :[1]

الشكل رقم 3: المكونات الرئيسية للإقراض الرقمي

المصدر: دلمي أحلام، **تأثير التكنولوجيا المالية على صناعة الخدمات المصرفية**، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة مستغانم، 2024-2025، ص15

[1] كردوسي مروة، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي**، مرجع سابق، ص 34

المدفوعات الرقمية :

وفي مجال المدفوعات الرقمية، نجد أنظمة لا تعتمد على الأجهزة المحمولة أو الشبكات التقليدية مثل:

Apple Pay, PayPal, Amazon Pay، والتي توفر للمستخدمين النهائيين إجراء عملية الدفع عبر الإنترنت أو من خلال الأجهزة المحمولة، مما يساعد هذه الأنظمة في تقليل تكاليف وتوفير الوقت مقارنة بطرق الدفع التقليدية.[1]

ومن أبرز مؤسسات المدفوعات نجد:

شركة مدفوعات MADFOO3AT الأردن: والمختصة بدفع الفواتير.

شركة BEAM الإماراتية: والتي تختص بالمحافظ الإلكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية.[2]

ومن مميزات قطاع المدفوعات قبل وبعد التكنولوجيا المالية نجد :

الجدول رقم 2: مميزات قطاع المدفوعات قبل وبعد التكنولوجيا المالية.

	قبل التكنولوجيا المالية	بعد التكنولوجيا المالية
التكلفة	التنقل + فرصة لإضاعة الوقت.	رسوم قليلة لا يوجد هدر الوقت.
السهولة	في العادة يتطلب الأمر حمل للنقود وإيصالاً ورقيا.	موثقة إلكترونيا ومشفرة.
التجارة الإلكترونية	لا إمكانية للوصول إلى العملاء غير المتعاملين مع البنوك والتكلفة العالية.	مزودي خدمة الدفع، بوابات الدفع الإلكتروني.

المصدر: دلمي أحلام، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[1] هاجر لطرش، اتجاهات الخدمات المصرفية والتكنولوجية في ظل التكنولوجيا المالية، الملتقى الوطني العلمي حول الصناعة التكنولوجية المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، المسيلة – الجزائر، يوم 26 سبتمبر 2019، ص 08

[2] زينب حميدي، الزهراء اوقاسم، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، سنة 2019، ص 406

التكنولوجيا التنظيمية Reg Tech:

"تعرف التكنولوجيا التنظيمية بكونها حلولاً رقمية تعتمد على تقنيات متطورة كالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وغيرها من أجل مساعدة المنظمين على الامتثال التنظيمي من خلال أتمتة إجراءات الرقابة والامتثال، وبهذا تكون قد لعبت دوراً محورياً في تقليل المخاطر والأخطاء الناجمة عن الأخطاء البشرية اليدوية وتسمح بزيادة كفاءة العمليات التنظيمية خاصة على المستوى الحكومي."[1]

وعلى العموم يمكن أن تلخص أهم المزايا التي توفرها التكنولوجيا التنظيمية في:

- **المرونة:** الاعتماد على البيانات لتسهيل إجراءات الامتثال؛
- **السرعة:** إعداد التقارير على الفور؛
- **الاندماج:** من خلال ربط منصات وقنوات الاتصال الحكومية التي لها علاقة بتشغيل التكنولوجيا التنظيمية؛
- **الكفاءة:** من خلال تحقيق أعلى درجات الالتزام بالأنظمة والتشريعات؛
- **التحليل:** باستخدام البيانات الضخمة؛
- **تقليل المخاطر:** عن طريق أتمتة العمليات وتقليل التدخل البشري.

اعتمادا على ما سبق لخصنا اهم المميزات في المخطط الآتي:

[1] هجريوة الهام، **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد النقدي والبنكي، جامعة غرداية، الجزائر، سنة 2024، ص 26

الشكل رقم 4: مميزات التكنولوجيا التنظيمية

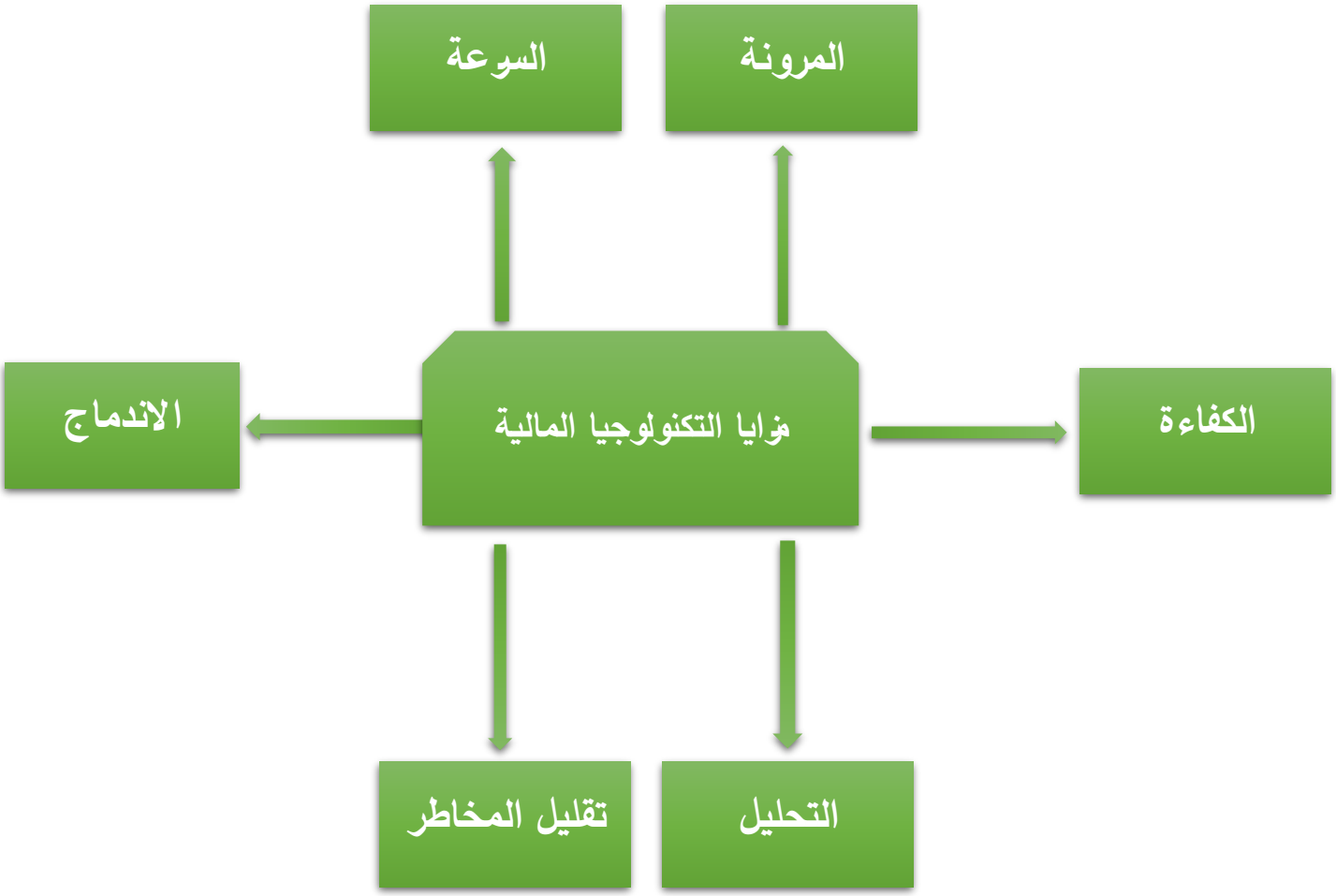

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الإعتماد على ماسبق

- **إدارة الثروات الرقمية «Digital Wealth Management/ WealthTech»:**

"هي مزيج بين الثروة والتكنولوجيا تسعى إلى توفير حلول رقمية مبتكرة لتعزيز إدارة الثروات والاستثمار، فهي تمثل فئة جديدة من شركات التكنولوجيا المالية التي تعمل على إنشاء حلول رقمية لتحويل صناعة إدارة الاستثمار، حيث تعتمد هذه الأخيرة على تحليلات متطورة لتقديم خدمات رقمية تعزز كل من خدمات إدارة الثروات وإدارة الاستثمار بطرق جديدة ومبتكرة عن الطرق التقليدية. كما يمكن تعريفها أيضا على أنها الشركات أو المنصات التي تستخدم التكنولوجيا لتقديم خدمات مختلفة لإدارة الثروات تتجاوز العروض التقليدية التي يقدمها مديرو الثروات الحاليون، وتشير أيضا إلى الأدوات الرقمية التي يستخدمها المستشارون الماليون لإنشاء تجارب موحدة للعملاء عبر جميع أجهزة المستخدم."[1]

اعتماداً على ما سبق تم تلخيص هذه المجالات في الشكل الآتي:

الشكل رقم 5: مجالات التكنولوجيا المالية

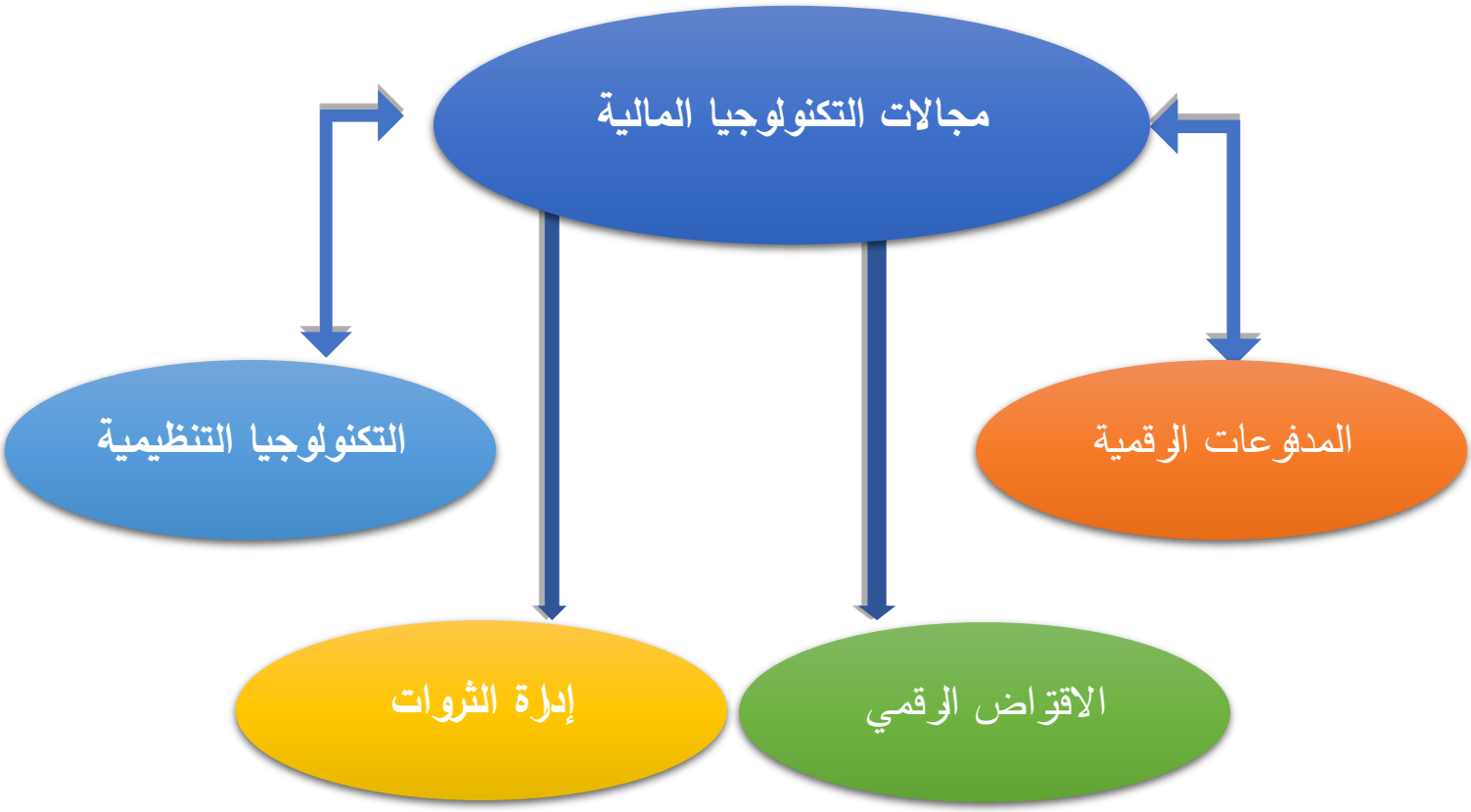

المصدر: من إعداد الطالبين من خلال الإعتماد على ماسبق

[1] كردوسي مروة، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي**، مرجع سابق، ص 41.

المطلب الثالث: أثر التكنولوجيا المالية في تطوير تقنيات التجارة الخارجية بين المظاهر والتحديات

تشكل التكنولوجيا المالية عنصرا محوريا في تطوير تقنيات التجارة الخارجية، حيث ساهمت في تسهيل وتسريع المعاملات وتقليل التكاليف وتحسين كفاءة العمليات التجارية الدولية. كما أدت إلى بروز مظاهر رقمية حديثة مثل الدفع الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي، وتقنيات البلوكشين التي عززت الشفافية والثقة في المعاملات. وفي المقابل، يواجه هذا التطور مجموعة من التحديات أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية ومخاطر الأمن السيبراني، إضافة إلى اختلاف الأطر التشريعية بين الدول وما يترتب عنه من صعوبات في تنظيم التجارة عبر الحدود. وعليه، يهدف هذا المطلب إلى إبراز أهم مظاهر التكنولوجيا المالية في تطوير تقنيات التجارة الخارجية وتحدياتها.

1. **مظاهر التكنولوجيا المالية في تطوير تقنيات التجارة الخارجية :** ساهمت التكنولوجيا المالية والتقنيات الرقمية الحديثة التي يشهدها العالم اليوم في إحداث تغييرات جوهرية في المعاملات الاقتصادية والتجارية الدولية، حيث أصبحت العمليات التجارية أكثر سرعة وسهولة وأقل تكلفة، مع بروز تقنيات حديثة تدعم تطور التجارة الخارجية وتواكب التحولات الرقمية المتسارعة. ومن أبرز هذه المظاهر:

- تطور شبكة الإنترنت؛
- التوسع في التجارة الإلكترونية؛
- تطور وسائل الدفع في المعاملات التجارية؛
- الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في دراسة الأسواق وميول المستهلكين؛
- تقنيات البلوكشين في تسجيل المعلومات بشكل لا يقبل التزوير، مما يعزز الثقة في التجارة الخارجية؛
- التقنيات اللوجستية الحديثة وتقليل التكاليف البيئية في عمليات الشحن والتحميل؛
- التواصل الرقمي وسهولة التواصل بين الشركات وعقد الصفقات في كل مكان وزمان؛
- توفر برامج تعليمية متنوعة للطلاب، مثل برنامج TED، وأكاديمية خان، وبرنامج PlayStation Plus ومتصفح Google chrome.[1]

[1] حميد مخوخ، **تطور التجارة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد** . مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية مجلد 8 العدد1، 10-11.

2. **تحديات التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي:** رغم ما يقدمه التطور التكنولوجي من فرص مهمة لتطوير التجارة الخارجية، إلا أنه يرافقه عدد من التحديات التي تواجه كلًا من الدول والمؤسسات، ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- **ضعف البنية التحتية التقنية:** تقوم التجارة الخارجية الحديثة على وجود بنية رقمية متطورة وموثوقة. غير أن العديد من الدول النامية ما تزال تعاني من نقص أو ضعف هذه البنية، مما يحد من قدرتها على مواكبة التحول التكنولوجي والاستفادة منه في تعزيز تنافسيتها التجارية.
- **مخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات:** أدى التوسع في استخدام التكنولوجيا إلى ارتفاع احتمالات التعرض للهجمات الإلكترونية واختراق الأنظمة، وهو ما قد يسبب فقدان بيانات حساسة وخسائر مالية معتبرة. لذلك أصبح من الضروري تعزيز أنظمة الحماية الرقمية وتطوير قدرات العاملين في مجال الأمن المعلوماتي.
- **تعدد الإطارات التشريعية والتنظيمية:** يختلف الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية وحماية البيانات من دولة لأخرى، مما يخلق تعقيدات عند تنفيذ العمليات التجارية عبر الحدود. هذا التباين يفرض على المؤسسات التكيف مع قوانين متعددة، ما قد يزيد من التكاليف ويؤثر على سرعة المعاملات.
- **التحديات اللوجستية والنقل الدولي:** بالرغم من التطور في تقنيات التتبع وإدارة سلاسل الإمداد، لا تزال عمليات النقل الدولي تواجه صعوبات مثل الرسوم الجمركية، وتعقد الإجراءات الإدارية، وارتفاع تكاليف الشحن، وهو ما يحد من كفاءة العمليات التجارية الخارجية.
- **الاعتماد الكبير على التكنولوجيا:** إن الاعتماد المفرط على الأنظمة الرقمية يجعل التجارة الخارجية عرضة للتعطل في حال حدوث أعطال تقنية أو هجمات سيبرانية، مما قد يؤدي إلى توقف العمليات التجارية وتأثيرات سلبية على سلاسل التوريد والاقتصاد العالمي.[1]

من خلال ما سبق، يتضح أن التكنولوجيا المالية لعبت دورا مهما في تطوير تقنيات التجارة الخارجية، من خلال تحسين سرعة وكفاءة المعاملات وخفض التكاليف وتعزيز الشفافية في المبادلات التجارية الدولية.

[1] دلامي مباركة، **تقنيات التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي**، مجلة الجغرافيا الاقتصادية مجلد 02 العدد02، 2025، 188-189.

كما ساهمت في إدخال تقنيات حديثة غيرت أساليب العمل التجاري التقليدي. غير أن هذا التطور يواجه مجموعة من التحديات أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية، ومخاطر الأمن السيبراني، والتباين التشريعي بين الدول. وعليه، فإن الاستفادة الفعالة من هذه التحولات تتطلب تعزيز الجاهزية التقنية والتنظيمية لضمان تجارة خارجية أكثر تطورا وأمانا.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

نعرض في هذا المبحث الدراسات السابقة الوطنية والدراسات الأجنبية التي تناول نفس موضوع دراستنا و نعرض أهم أهدافها و نتائجها بهدف التوسع في مختلف جوانب عنوان دراستنا الحالية.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

الدراسة الأولى: دراسة حجريوة إلهام، 2023-2024 " دور التكنولوجيا في تطوير الأداء المصرفي- دراسة حالة- ".

هدفت الدراسة إلى توضيح دور التكنولوجيا في تطوير الأداء المصرفي دراسة حالة لدول الإتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا UEMOA ، و التطرق إلى متطلبات نجاح التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري على ضوء تجارب عربية رائدة (الدول العربية-الجزائر)، إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بالجوانب النظرية للموضوع، حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال الطرح النظري للمتغيرات الدراسة، و الإستعانة بالمادة العلمية التي يحتاجها الموضوع و التي تم جمعها من مختلف المصادر و المراجع، كما لجأت للإستعانة بالمنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية من خلال إستخدام مختلف البيانات و الإحصائيات التي تم جمعها من التقارير و القوائم المالية للبنوك المركزية محل الدراسة، أوصت الدراسة على الإعتماد على منجات و حلول التكنولوجيا المالية في النهوض بالقطاع المصرفي و تطويره و كذا تحسين ربحيته، من خلال تركيز أصحاب القرار على إنجاح البنك بتعزيز فكرة المنافسة لديه، و تطوير البنية التحتية إنطلاقا من تحسين جودة الأنترنت فبالرغم من ارتفاع معدل انتشار الأنترنت بالجزائر إلا أنها تشهد ضعفا كبيرا في جودتها، بالإضافة إلى زيادة عدد مختبرات و مسرعات التكنولوجيا المالية و وضع خطة تطوير القطاع المالي بدعم الفاعلين فيه من حيث التمويل و التأطير.

الدراسة الثانية: دراسة عباسي طلال، بلخيري محمد سعد الدين، 2025 " عصرنة إجراءات عمليات التجارة الخارجية بالبنوك الجزائرية -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-"

تناولت الدراسة واقع استخدام التكنولوجيات الحديثة في تطوير العمليات البنكية، خاصة المرتبطة بالتجارة الخارجية، حيث ركزت على حالة البنك الوطني الجزائري مع الإشارة إلى واقع البنوك الجزائرية بصفة عامة. و هدفت الدراسة إلى معرفة واقع عصرنة الإجراءات المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية في البنوك الجزائرية، ومدى مساهمة التكنولوجيات الحديثة في تحسينها وتبسيطها. و ذلك من خلال إبراز أهمية التكنولوجيات الحديثة في المجال المصرفي، والتعرف على مختلف الإجراءات المعتمدة في عمليات التجارة الخارجية، مع تحليل مدى تطبيق الرقمنة على مستوى البنك الوطني الجزائري، و ذلك من خلال عرض خدمات إلكترونية مثل منصة التجارة الإلكترونية (E-Trade) وخدمات الإطلاع على عمليات التجارة الخارجية عبر نظام سويفت، بالإضافة

إلى منصات أخرى مثل CNIS الخاصة بالوثائق الجمركية، ونظام ما قبل التوطين الإلكتروني. و اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض المفاهيم المرتبطة بالرقمنة والتكنولوجيا في المجال البنكي، بينما تم توظيف المنهج التحليلي لدراسة واقع استخدام هذه التكنولوجيات وفعاليتها في تسهيل عمليات التجارة الخارجية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن عصرنة إجراءات التجارة الخارجية في البنوك الجزائرية لا تزال محدودة وغير شاملة، حيث تقتصر على بعض العمليات فقط، خاصة الاعتماد المستندي، في حين تبقى باقي العمليات تعتمد بشكل كبير على الأساليب التقليدية والوثائق الورقية، مع وجود ضعف في التكامل الرقمي بين مختلف المتدخلين في عملية التجارة الخارجية، و التي بدورها تؤدي غلى بطء الإجراءات وعدم تحقيق الكفاءة المطلوبة مقارنة بالتطورات العالمية. كما بينت أن الرقمنة الحالية لا تغطي جميع مراحل العملية، خاصة فيما يتعلق بتدفق المعلومات بين مختلف الأطراف كالبنوك، الجمارك، وشركات الشحن.

في الأخير أوصت الدراسة بضرورة تعميم الرقمنة على جميع مراحل وإجراءات التجارة الخارجية، والعمل على تقليل الاعتماد على الوثائق الورقية، وتعزيز التكامل بين مختلف الأنظمة الرقمية للبنوك والهيئات المرتبطة بها، إضافة إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتحسين جودة الخدمات الإلكترونية، مع تبني حلول تكنولوجية حديثة تساهم في تسريع العمليات وتحقيق الكفاءة و الشفافية، بما يتماشى مع متطلبات تطوير تقنيات التجارة الخارجية في ظل التكنولوجيا المالية.

الدراسة الثالثة: دراسة Benkhoukha Hafsa،2025 Étude de l'impact de la digitalisation des services bancaires sur les opérations du commerce international – Étude de cas : Banque AGB

تهدف الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة التحول الرقمي في تحسين أداء المعاملات التجارية الدولية داخل البنوك، مع التركيز على حالة بنك AGB و معرفة كيف تؤثر رقمنة الخدمات البنكية على فعالية وسرعة وأداء عمليات التجارة الدولية وما هي أهم المزايا والتحديات التي تطرحها هذه التحولات لكل من البنوك والعملاء

وتهدف الدراسة كذلك إلى إبراز دور الرقمنة في تطوير الخدمات البنكية، وتحليل أثرها على تسريع العمليات التجارية الدولية وتقليل الأخطاء وتحسين التواصل، إضافة إلى تقييم مدى تقبل الموظفين والعملاء لهذه التحولات الرقمية. كما تسعى إلى فهم التغيرات التي طرأت على بيئة العمل البنكي نتيجة إدماج التكنولوجيا الحديثة.

و في أخير توصلت الدراسة إلى أن الرقمنة ساهمت بشكل واضح في تسريع معالجة العمليات الدولية وتقليل الأخطاء وتحسين جودة الخدمات البنكية، كما عززت من فعالية التواصل مع الشركاء الدوليين. كما أظهرت النتائج أن الموظفين ينظرون إلى الرقمنة بشكل إيجابي رغم وجود بعض التحديات المرتبطة بالتكيف مع التغيرات التكنولوجية، إضافة إلى وجود تفاوت في سرعة تبني العملاء لهذه الخدمات الرقمية.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية داخل البنوك، وتكثيف برامج تدريب الموظفين لمواكبة التحول الرقمي، وتحسين توعية العملاء بأهمية استخدام الخدمات الرقمية، إضافة إلى العمل على تطوير البنية التحتية الرقمية وضمان الأمن السيبراني لمواجهة المخاطر المرتبطة بالرقمنة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

الدراسة الأولى: Ibenta Steve Nkem، Anyanwu Felicia Akujinma، 2017

Financial Innovation and Efficiency on the Banking Sub-sector: The Case of Deposit Money Banks and Selected Instruments of Electronic Banking (2006–2014)

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مدى تأثير استخدام وسائل الدفع الإلكترونية مثل الصراف الآلي (ATM) والخدمات البنكية عبر الإنترنت والهاتف المحمول ونقاط البيع على أداء البنوك التجارية في نيجيريا خلال الفترة (2006–2014). و معرفة ما إذا كانت هذه الابتكارات التكنولوجية تسهم فعليا في تحسين كفاءة البنوك أم لا. وتهدف أساسا إلى تقييم طبيعة العلاقة بين الابتكار المالي ومؤشر الكفاءة، مع قياس أثر هذه الأدوات الحديثة على الأداء البنكي باستخدام بيانات واقعية وتحليل إحصائي. بالإعتماد على المنهج التحليلي القياسي من خلال نموذج الانحدار وتحليل السببية و توصلت إلى أن بعض وسائل الابتكار المالي مثل أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع تساهم في تقليل التكاليف التشغيلية، في حين أن الخدمات البنكية عبر الإنترنت والهاتف المحمول قد ترفع التكاليف دون تأثير معنوي واضح على الكفاءة. كما بينت النتائج أن الابتكار المالي لا يؤثر بشكل مباشر ومعنوي على كفاءة البنوك، بل إن مستوى كفاءة البنوك هو الذي يحدد مدى تبني هذه الابتكارات. و في الأخير اوصت بضرورة توجيه الاستثمارات نحو الوسائل الأكثر كفاءة مثل أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، مع تحسين استخدام وتطوير الخدمات الرقمية الحالية بدل التوسع غير المدروس فيها، إضافة إلى تعزيز التنسيق مع مزودي خدمات الاتصالات وتقوية أنظمة الرقابة للحد من المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا المالية.

الدراسة الثانية: **Ibenta Steve Nkem،Anyanwu Felicia Akujinma،2017، بعنوان:**

Financial Innovation and Efficiency on the Banking Sub-sector: The Case of Deposit Money Banks and Selected Instruments of Electronic Banking (2006–2014)

تهدف هذه الدراسة الى تحليل استخدام وسائل الدفع الإلكترونية مثل أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونقاط البيع (POS) والخدمات البنكية عبر الإنترنت والهاتف المحمول. وقد سعت إلى فهم ما إذا كان اعتماد هذه التقنيات الحديثة اثرها ايجابي على الأداء البنكي. و توصلت إلى أن التكنولوجيا المالية رغم أهميتها لا تؤدي تلقائيا إلى تحسين الكفاءة، حيث تبين أن تأثيرها المباشر ضعيف، وأن كفاءة البنوك الداخلية هي العامل الحاسم في نجاح تبني هذه الابتكارات. و تطوير المصارف في ظل التكنولوجيا المالية يتطلب أكثر من مجرد

إدخال أدوات رقمية، إذ يستلزم توفر مجموعة من الشروط الأساسية، أهمها تحسين كفاءة التسيير، وحسن اختيار التقنيات المناسبة، وتوجيه الاستثمارات بشكل مدروس نحو الأدوات الأكثر فعالية مثل أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، إضافة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز التنسيق مع الجهات الداعمة. و أوصلت الدراسة في الاخير أن نجاح التحول نحو التكنولوجيا المالية يرتبط بوجود استراتيجية متكاملة تجمع بين التطوير التكنولوجي والكفاءة التنظيمية لضمان تحقيق الأداء البنكي المنشود.

الدراسة الثالثة: (عبد الله حسن طعامنه، 2025)، بعنوان: تنافسية القطاع المصرفي في الأسواق الدولية.

تتناول هذه الدراسة دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأعمال المصرفية، من خلال إبراز أهميتها في تحسين كفاءة العمليات وتحديث الخدمات البنكية. وقد بينت أن الاعتماد على التقنيات الرقمية يسهم في تسهيل المعاملات المالية وتسريعها، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على العمليات المرتبطة بالتجارة الخارجية مثل التحويلات الدولية ووسائل الدفع. وأظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تساهم في خفض التكاليف، وتحسين جودة الخدمات، وتوسيع نطاق التعاملات، مما يعزز قدرة البنوك على مواكبة متطلبات التجارة الدولية.

ومن هذا المنطلق، تبرز الدراسة مجموعة من متطلبات تطوير المصارف في مجال تقنيات التجارة الخارجية في ظل التكنولوجيا المالية، حيث تؤكد على ضرورة تحديث البنية التحتية الرقمية للبنوك، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني والتحويلات الدولية، وتحسين كفاءة الأنظمة التشغيلية لتقليل التعقيدات الإجرائية. كما تشير إلى أهمية تعزيز أمن المعلومات وحماية بيانات العملاء في المعاملات الدولية، إلى جانب تأهيل الموارد البشرية للتعامل مع التقنيات الحديثة، واعتماد استراتيجيات رقمية متكاملة تدعم الابتكار في الخدمات المصرفية المرتبطة بالتجارة الخارجية.

وعليه، توضح الدراسة أن نجاح البنوك في تطوير تقنيات التجارة الخارجية لا يتحقق فقط بتبني التكنولوجيا المالية، بل يتطلب توفير بيئة تنظيمية وتقنية وإدارية متكاملة تضمن الاستفادة الفعالة من هذه التقنيات وتعزز تنافسية القطاع المصرفي في الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

أولا: الدراسات الوطنية

الجدول رقم 3: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات الوطنية السابقة

الدراسة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
دراسة حجريوة إلهام (2023-2024) دور التكنولوجيا في تطوير الأداء المصرفي	دراستها تناولت الأداء المصرفي العام، بينما دراستنا تركز فقط على تقنيات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي، التحويلات، التحصيل). دراستها شملت دول الاتحاد الاقتصادي UEMOA وتجارب عربية، بينما دراستنا حالة بنك محلي واحد (غرداية). لم تتطرق بشكل تفصيلي لآليات التجارة الخارجية البنكية.	التركيز على دور التكنولوجيا والتكنولوجيا المالية في تطوير القطاع المصرفي. الاهتمام بمتطلبات نجاح التكنولوجيا المالية في الجزائر. استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
دراسة عباسي طلال، بلخيري محمد سعد الدين (2025) – "عصرنة إجراءات عمليات التجارة الخارجية بالبنوك الجزائرية"	دراستهم تناولت البنك الوطني الجزائري، بينما دراستنا عن بنك القرض الشعبي. ركزوا على منصات محددة مثل E-Trade وCNIS، بينما دراستنا تركز على متطلبات البنية التحتية والتكنولوجيا المالية بشكل عام. دراستهم أظهرت أن العصرنة لا تزال محدودة، بينما دراستنا تظهر أن البنك يسعى للتطوير الرقمي.	التخصص في التجارة الخارجية والبنوك الجزائرية. التركيز على الاعتماد المستندي والرقمنة. الإشارة إلى محدودية الرقمنة الحالية وضعف التكامل بين الأنظمة. استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
دراسة Benkhoukha Hafsa (2025) – "Étude de	دراستها أجريت على بنك AGB (غير جزائري على الأرجح)، بينما دراستنا على	دراسة تأثير الرقمنة على عمليات التجارة الدولية.

الدراسة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
l'impact de la digitalisation des services bancaires sur les opérations du commerce "international	بنك جزائري محلي. ركزت على أثر الرقمنة على الأداء والتواصل، بينما دراستنا تركز على متطلبات التطوير (ما يحتاجه البنك مسبقًا). لم تتناول بالتفصيل تقنيات التجارة الخارجية التقليدية كالاعتماد المستندي والتحصيل بنفس التفصيل.	التركيز على تسريع العمليات، تقليل الأخطاء، وتحسين الأمان. قياس مدى تقبل الموظفين والعملاء للتحول الرقمي. التوصية بتطوير البنية التحتية والأمن السيبراني.

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على الدراسات الوطنية.

ثانيا: المقارنة مع الدراسات الأجنبية

الجدول رقم4: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات الأجنبية السابقة

الدراسة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
دراسة Ibenta Steve Nkem & Anyanwu Felicia Akujinma (2017) – "Financial Innovation and Efficiency on the Banking Sub-sector: The Case of Deposit Money Banks and Selected Instruments of Electronic Banking (2006–2014)"	دراستهم تركز على الصراف الآلي (ATM)، نقاط البيع (POS)، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، بينما دراستنا تركز على تقنيات التجارة الخارجية تحديدًا (الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي، التحويلات الدولية). • دراستهم في نيجيريا (بيئة مختلفة)، بينما دراستنا في الجزائر. • توصلوا إلى أن الابتكار المالي لا يؤثر مباشرة على الكفاءة، بل الكفاءة الداخلية	التركيز على الابتكار المالي (التكنولوجيا المالية) وتأثيره على القطاع المصرفي. تحليل أدوات الدفع الإلكترونية التي ترتبط جزئيًا بالتجارة الخارجية (مثل التحويلات). الاهتمام بتحسين الكفاءة وخفض التكاليف.

الدراسة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
	هي التي تحدد نجاح التبني، بينما دراستنا تفترض أن تطوير التقنيات يحسن الأداء. اعتمدوا على تحليل الانحدار والسببية (كمي إحصائي)، بينما دراستنا تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة نوعية.	
دراسة عبد الله حسن طعامنه (2025) تنافسية القطاع المصرفي في الأسواق الدولية	دراسته عامة وشاملة (القطاع المصرفي ككل في الأسواق الدولية)، بينما دراستنا حالة تطبيقية محددة على بنك القرض الشعبي الجزائري في غرداية. دراسته لم تتعرض بالتفصيل لتقنيات التجارة الخارجية التقليدية الثلاث (الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي، التحويلات) كأدوات أساسية. لم يختبر فرضيات محددة كما في دراستنا. دراستنا تضيف آفاقًا مستقبلية مثل البلوكشين والذكاء الاصطناعي، بينما دراسته بقيت في إطار المتطلبات العامة.	التركيز المباشر على تقنيات التجارة الخارجية التحويلات الدولية، وسائل الدفع. تحديد متطلبات تطوير المصارف في ظل التكنولوجيا المالية (البنية التحتية الرقمية، أنظمة الدفع الإلكتروني، أمن المعلومات، تأهيل الموارد البشرية). التأكيد على ضرورة وجود بيئة تنظيمية وتقنية وإدارية متكاملة. الربط بين التكنولوجيا المالية وتنافسية البنوك في الأسواق الدولية.
دراسة BENLOUKIL Ramdane (2015) – "Contraintes rencontrées dans le commerce	الدراسة قديمة نسبيا (2015) قبل الانتشار الواسع للتكنولوجيا المالية في الجزائر، بينما دراستنا تستشرف متطلبات العصر الرقمي الحالي.	دراسة جزائرية تركز على معوقات التجارة الخارجية في الجزائر. الإشارة إلى تعقيد الإجراءات البنكية، ارتفاع تكاليف الاعتماد

الدراسة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
extérieur en "Algérie	لم تتناول الحلول التكنولوجية الحديثة (الرقمنة، التكنولوجيا المالية، البلوكشين، الذكاء الاصطناعي). ركزت على القيود والإجراءات أكثر من التركيز على متطلبات التطوير في ظل التكنولوجيا. دراستنا تتضمن دراسة حالة تطبيقية ميدانية (بنك القرض الشعبي)، بينما دراسته كانت تحليلية عامة للمعوقات دون تطبيق على بنك محدد.	المستندي، وضعف التنسيق بين البنوك والجمارك. الدعوة إلى تبسيط الإجراءات، تحديث الأنظمة البنكية، وتعزيز كفاءة الموارد البشرية. تناول دور البنوك في عمليات التجارة الدولية.

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على الدراسات الأجنبية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، تبين أن التجارة الخارجية تمثل ركيزة محورية في بنية الاقتصادات الوطنية والدولية، وأن ادماج التكنولوجيا المالية في منظومتها لم يعد خيارا بل ضرورة حتمية تفرضها متطلبات التنافسية والكفاءة.

كما أظهرت الدراسات السابقة التي استعرضت في المبحث الثاني أن هذا الموضوع يحظى باهتمام أكاديمي متزايد، وأن الباحثين أجمعوا على أن المصارف التي لم تواكب هذا التحول الرقمي ستجد نفسها أمام تحديات تنافسية جدية على المستوى الدولي.

غير أن الإطار النظري وحده لا يكفي، إذ لا بد من اختبار هذه المفاهيم على أرض الواقع، والوقوف على مدى تجسيدها فعليا في المصارف الجزائرية. وهو ما سيتناوله الفصل الثاني من خلال دراسة ميدانية على مستوى القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بهدف الكشف عن واقع تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في مجال التجارة الخارجية وأبرز التحديات التي تواجهها.

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بولاية غرداية

تمهيد:

بعد إتمام الفصل النظري، والذي تناولنا فيه الإطار العام للتجارة الخارجية إلى جانب مختلف المفاهيم المرتبطة بالتكنولوجيا المالية وتطوراتها، يتضح ان هذا المجال يشهد تحولات متسارعة فرضتها الرقمنة والتقدم التكنولوجي. وقد أبرز هذ الطرح النظري أهمية التكنولوجيا المالية كآداة حديثة تساهم تحسين كفاءة العمليات التجارية الخارجية، وتعزيز الشفافية، وتقليص التكاليف، مما يجعلها عنصرا أساسيا في تطوير هذا القطاع الحيوي.

وانطلاقا من هذه المعطيات النظرية، ومن أجل تدعيم الدراسة وربطها بالجانب العملي، قمنا بدراسة ميدانية من خلال إجراء مقابلة مع ممثلي بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية غرداية، بهدف الوقوف على مدى تجسيد الرقمنة والتطورات التكنولوجية في مجال التجارة الخارجية، تم تحليل معطيات المقابلة وعرض النتائج المتحصل عليها. وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك القرض الشعبي الجزائري CPA

يعد بنك القرض الشعبي الجزائري من أبرز المؤسسات المصرفية العمومية في الجزائر، إذ يحتل مكانة محورية في المنظومة المالية الوطنية. ومن أجل الإحاطة الشاملة بهذا البنك، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريفه وأهم المحطات التاريخية التي مر بها، ثم إلى إطاره القانوني ورأسماله، وصولا إلى تشخيص بيئته الداخلية وأبرز مشاريعه في مجال التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري

بعد استقلال الجزائر مباشرة انتهجت هذه الأخيرة سياسة التأميم والتي مست القطاع البنكي، حيث تم تأميم البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الجزائر وعلى إثر ذلك تم تأسيس ثلاثة بنوك جزائرية والتي تمثلت في: البنك الوطني الجزائري BNA، البنك الخارجي الجزائري BEA والقرض الشعبي الجزائري CPA.

أولا: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري CPA بنك ودائع يهتم بإعطاء كل أشكال القروض لمختلف القطاعات، يخضع للتشريع البنكي والتجاري، ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير، ويتخذ مقرا له في (2) نهج العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، وله فروع ووكالات ومكاتب تحقق نشاطاته المختلفة ويضم 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال.

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 66/366 الصادر بتاريخ 26-11-1966 برأس مال بلغ 15 مليون دج وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، والذي ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها عدة بنوك شعبية.[1]

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية (BDL) سنة 1985، حيث تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة بنكية وتحويل 550 موظف وإطار، وكذلك 89000 حساب تجاري للزبائن.

بعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا، يحكمها القانون التجاري منذ 22 /02 /1989، حيث قدر رأسماله الاجتماعي بـ 800 مليون دج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون دج.

---

[1] الأمر رقم 66-366 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1966، المتضمن إحداث بنك القرض الشعبي الجزائري، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 110، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 1966.

وطبقا لأحكام هذا القانون فإن مهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصحة وصناعة الأدوية.

وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية وبعدها أوفى البنك بكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض رقم 90/10 الصادر في 14-04-1990 تحصل البنك على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.

ثانياً: رأسمال البنك والوضع في البورصة

يقدر الرأسمال الاجتماعي لبنك القرض الشعبي الجزائري حاليا بـ 200 مليار دينار جزائري، وتمتلك الدولة أغلبيته. وفي خطوة تاريخية تجسيدا لتوجهات الحوكمة وتعميق سوق رأس المال[1]، أطلق البنك في 30 جانفي 2024 عملية فتح رأسماله للجمهور عبر البورصة، إذ طرح ما يعادل 30% من أسهمه للبيع بسعر 2300 دينار للسهم الواحد.[2]

المطلب الثاني: التعريف بمجموعة الإستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري بغرداية وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول: التعريف بمديرية الاستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري بغرداية

مجموعة الاستغلال غرداية-825، وهذه الأخيرة هي مجموعة تابعة للمديرية العامة بالجزائر التي مقرها الاجتماعي "2 نهج العقيد عميروش الجزائر العاصمة" والمشار إليها أعلاه، حيث تضم مديرية الاستغلال سبع (07) وكالات وهي كالتالي:

ورقلة، تقرت، بريان، الأغواط، حاسي مسعود، الجلفة، غرداية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية الاستغلال بغرداية

يتمثل الهيكل التنظيمي على النحو التالي :

[1] WWW.CPA.BANK، تاريخ الإطلاع 2026/05/15.

[2] بورصة الجزائر، نشرة الإدراج لبنك القرض الشعبي الجزائري، 2024، متاح على: **www.sgbv.dz**، تاريخ الإطلاع 2026/05/15.

الشكل رقم (6): الهيكل التنظيمي لمجموعة الإستغلال لبنك القرض الشعبي الجزائري بغرداية

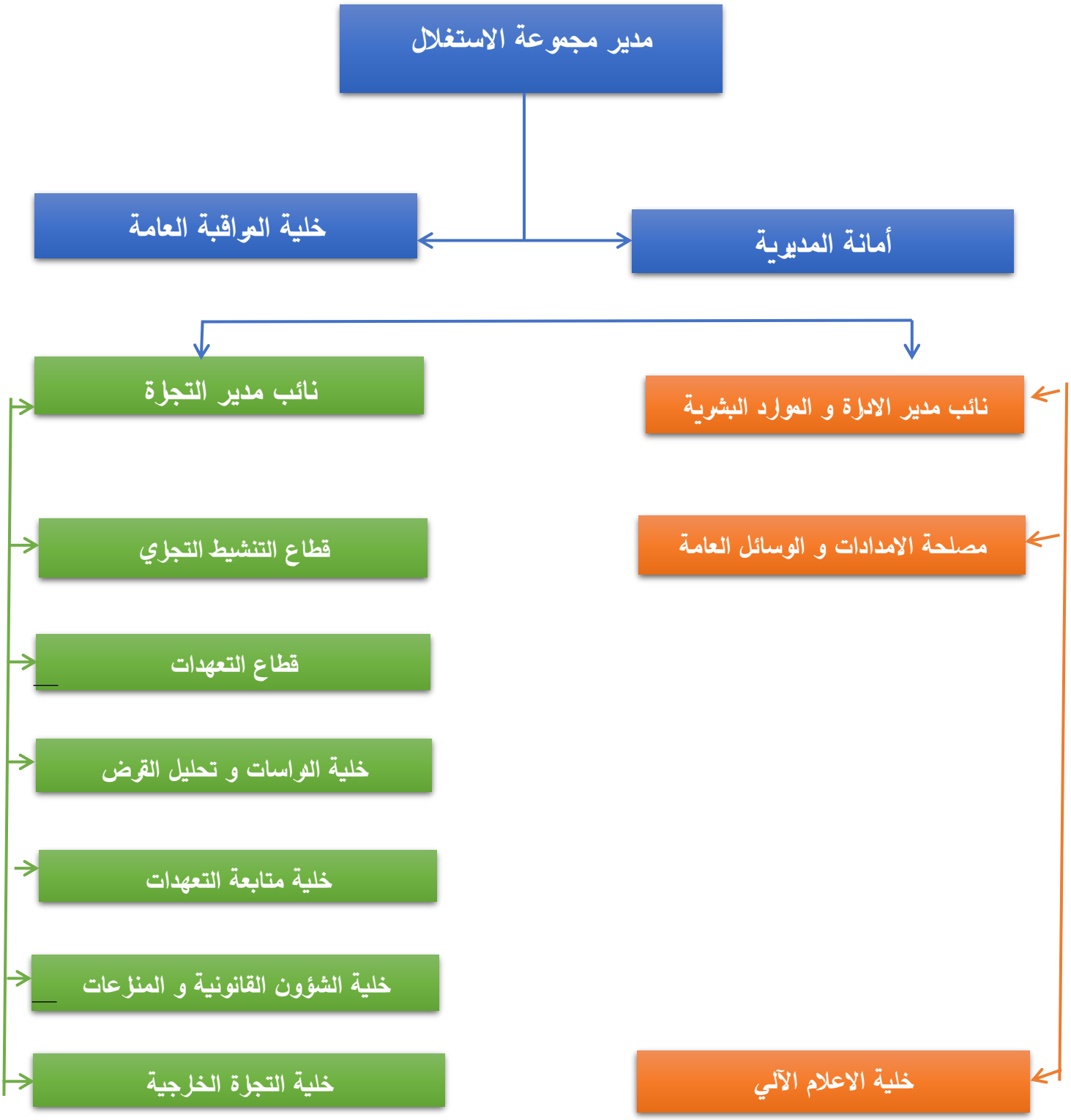

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الوثائق الداخلية المقدمة من طرف البنك

أولا: القراءة العامة للهيكل التنظيمي

يعتمد الهيكل التنظيمي لمجموعة الاستغلال بغرداية النموذج الوظيفي الهرمي، الذي يقوم على التدرج في السلطة والتخصص في المهام. ويتجلى ذلك في توزيع الصلاحيات من القمة إلى القاعدة، مع الحرص على الفصل الواضح بين الوظائف التجارية من جهة، والوظائف الإدارية والدعم من جهة أخرى.

ثانيا: مستويات الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل من ثلاثة مستويات متدرجة:

المستوى الأول – الإدارة العليا: يتصدر الهيكل مدير مجموعة الاستغلال بوصفه السلطة التنفيذية العليا على مستوى المديرية، ويتولى الإشراف العام على جميع النشاطات وضمان تحقيق الأهداف المسطرة. ويرتبط به مباشرة هيكلان استشاريان ورقابيان، هما خلية المراقبة العامة المنوط بها ضمان الانسجام مع التعليمات والأنظمة الداخلية، وأمانة المديرية ومكتب النظام المعنية بالتنسيق الإداري وتسيير المراسلات.

المستوى الثاني – النيابتان الرئيسيتان: تنبثق عن مدير مجموعة الاستغلال نيابتان تمثلان العمودين الفقريين للمديرية:

نيابة مديرية الاستغلال التجاري، وهي الذراع التجارية للمديرية المسؤولة عن تحقيق الأهداف التجارية وتنمية محفظة العملاء وتسيير عمليات القروض بأنواعها.

نيابة مديرية الإدارة والموارد البشرية، وهي الذراع الداعمة التي توفر البيئة الملائمة لاشتغال الجانب التجاري من خلال تسيير الموارد البشرية، الوسائل المادية، والبنية التقنية.

المستوى الثالث – الخلايا والقطاعات والمصالح: وهو المستوى التنفيذي الميداني الذي تتجسد فيه المهام اليومية للمديرية، ويضم عدة هياكل متخصصة يمكن تفصيلها على النحو الآتي:

على صعيد نيابة الاستغلال التجاري، يضطلع قطاع التنشيط التجاري بمهمة استقطاب العملاء وتنمية العلاقة البنكية معهم، وهو منظم وفق منطق تجزئة السوق إلى ثلاث مجزوءات: مجزوءة المؤسسات، مجزوءة المهنيين، ومجزوءة الأفراد، وهو تصنيف يعكس وعيا واضحا بتنوع احتياجات كل فئة. أما قطاع التعهدات فيمثل الجانب التحليلي والرقابي للعمليات الائتمانية، إذ تتولى خلية الدراسات والتحليل دراسة ملفات القروض وتقييم المخاطر قبل منحها، في حين تتكفل خلية متابعة التعهدات بمراقبة القروض الممنوحة وضمان عدم تحولها إلى ديون

متعثرة. وتعد خلية الشؤون القانونية والمنازعات الدرع الواقية للمجموعة في مواجهة المخاطر القانونية، من خلال تقديم المساعدة القانونية، تسيير الديون المتنازع عليها، واسترداد الديون المتعثرة. وأخيرا تشكل خلية التجارة الخارجية حلقة الوصل بين المجموعة والأسواق الدولية، وتتولى الإشراف على عمليات الاستيراد والتصدير وفتح الاعتمادات المستندية لصالح عملاء المديرية.

على صعيد نيابة الإدارة والموارد البشرية، تتولى مصلحة الموارد البشرية والميزانية تسيير المسار المهني للموظفين وبرامج التكوين والشؤون الاجتماعية، إلى جانب ضبط الميزانية ومتابعة تنفيذها. بينما تضمن مصلحة اللوجستيك والوسائل العامة توفير الشروط المادية اللازمة لسير العمل، من تسيير للممتلكات والأمن إلى حفظ الأرشيف والوثائق. أما خلية الإعلام الآلي فتضطلع بمهمة تسيير المنظومة المعلوماتية وضمان استمرارية الخدمات الرقمية.

ثانيا : دور خلية التجارة الخارجية في بنك القرض الشعبي الجزائري

خلية التجارة الخارجية هي وحدة تنفيذية متخصصة داخل مجموعة الاستغلال، تضطلع بمهمة معالجة ومتابعة جميع العمليات المالية المرتبطة بالتبادل التجاري مع الخارج. وموقعها في قاعدة الهيكل التنظيمي لا يعني أهميتها الأقل، بل على العكس، فهي الواجهة التنفيذية المباشرة التي تتعامل مع المؤسسات الاقتصادية في عملياتها الدولية.

يضاف إلى ذلك أنها لا تتمتع بإستقلالية تامة في إتخاد القرار، إذ تبقى صلاحياتها محدودة بالتنفيذ والمتابعة الميدانية، في حين تعود سلطة القرار النهائي في العمليات الكبرى إلى المديرية العامة للبنك. وهو ما قد يطيل أجال معالجة الملفات ويقيد مرونة الإستجابة لمتطلبات العملاء في التجارة الخارجية.[1]

1. الاعتماد المستندي (Crédit Documentaire)

هو أداة الدفع الأكثر أمانا في التجارة الدولية، حيث يتعهد البنك بالدفع للمورد الأجنبي بمجرد تقديم وثائق الشحن المطابقة للشروط المتفق عليها. وتتولى الخلية فتح الاعتمادات وتعديلها ومتابعتها حتى التسوية النهائية.

[1] من المعلومات المقدمة من طرف البنك.

2. التحصيل المستندي (Remise Documentaire)

أداة أقل تكلفة من الاعتماد المستندي، يقوم فيها البنك بدور الوسيط بين المصدر والمستورد لتحصيل قيمة البضاعة مقابل تسليم الوثائق. وتشرف الخلية على إدارة هذه العملية بين الأطراف المعنية.

3. التحويلات الدولية (Transferts Internationaux)

تشمل تحويل الأموال من وإلى الخارج سواء تعلق الأمر بسداد فواتير الاستيراد أو تحصيل عائدات التصدير، وذلك وفق الإطار التنظيمي لقانون الصرف الجزائري.

المطلب الثالث: البيئة الداخلية، المتعاملون والمشاريع المستقبلية في التجارة الخارجية والمعيقات

أولاً: البيئة الداخلية لبنك القرض الشعبي الجزائري

تشكل البيئة الداخلية للبنك منظومة متكاملة من الموارد والقدرات التي تحدد قدرته التنافسية وفاعليته المؤسسية، ويمكن تناولها من خلال المحاور الآتية:

1. **الموارد البشرية:** يمتلك البنك طاقما بشريا مؤهلا يعد من بين أهم ركائز قوته التنافسية، وقد انتهجت إدارته في السنوات الأخيرة سياسة تدريبية وتطويرية منهجية بهدف تحسين كفاءات موظفيه، خاصة في مجالي التكنولوجيا المالية وإدارة المخاطر.

2. الشبكة الجغرافية: يتوفر البنك على شبكة واسعة تضم 168 وكالة موزعة عبر مختلف ولايات التراب الجزائري، إلى جانب 110 شبابيك للصيرفة الإسلامية. وتعزز هذه الشبكة بمنصات رقمية تشمل تطبيق Mobile CPA وخدمات الصيرفة الإلكترونية ومراكز الاتصال.

3. تنوع المنتجات والخدمات: يقدم البنك باقة متنوعة من المنتجات المصرفية الموجهة لمختلف شرائح العملاء، من أفراد ومؤسسات صغيرة ومتوسطة وشركات كبرى، فضلا عن خدمات الصيرفة الإسلامية التي شهدت توسعا ملحوظا.

ثانيا: المتعاملون مع البنك

تتنوع فئات المتعاملين مع بنك القرض الشعبي الجزائري لتشمل: الأفراد والعائلات الذين يلجؤون إليه للادخار والقروض الاستهلاكية والعقارية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد من برامج تمويل الاستثمار،

والشركات الكبرى والمؤسسات العمومية التي يرافقها في المشاريع الكبرى، إضافة إلى المستثمرين الأجانب والشركاء الدوليين في إطار عمليات التجارة الخارجية.

ثالثاً: المشاريع المستقبلية في مجال التجارة الخارجية

يضع البنك التجارة الخارجية في صلب استراتيجيته التطويرية، انسجاما مع التوجهات الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات خارج المحروقات. ومن أبرز المحاور المستقبلية:

- **تطوير خدمات التمويل الدولي:** من خلال إنشاء وحدات متخصصة لمرافقة المؤسسات الجزائرية في عمليات التصدير وتقديم أدوات التغطية من مخاطر الصرف.
- **توسيع شبكة الشراكات مع البنوك الأجنبية:** عبر إبرام اتفاقيات المراسلة بهدف تيسير عمليات تحويل الأموال وفتح الاعتمادات المستندية بتكاليف منخفضة.
- **دعم المصدرين الجزائريين:** من خلال برامج ضمان القروض التصديرية وتوفير خدمات الاستشارة والمرافقة لاقتحام الأسواق الأجنبية.
- **الرقمنة الكاملة لعمليات التجارة الخارجية:** بهدف تقليص آجال معالجة الملفات وتحسين تجربة المؤسسات المتعاملة في الاعتمادات المستندية والتحصيل الوثائقي.

رابعاً: المعيقات التي تواجه البنك في مجال التجارة الخارجية

على الرغم من الإمكانيات التي يمتلكها البنك، إلا أن أداءه في مجال التجارة الخارجية يصطدم بجملة من العقبات، **أبرزها:** محدودية الرقمنة في بعض العمليات مما يطيل آجال المعالجة ويرفع التكاليف، والقيود التنظيمية المتعلقة بالمعاملات الدولية و على عمليات الصرف التي تعقد أحيانا إجراءات الاستيراد والتصدير، فضلا عن ضعف ثقافة التصدير لدى بعض المؤسسات الجزائرية. يضاف إلى ذلك المنافسة المتنامية من البنوك الخاصة والأجنبية التي تقدم خدمات أكثر مرونة، وتذبذب قيمة الدينار وتقلبات أسعار الصرف التي تشكل مصدر مخاطر إضافية.

المبحث الثاني : الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث دراسة ميدانية أجريت ببنك القرض الشعبي الجزائري CPA مجموعة الإستغلال غرداية، وذلك من خلال مقابلة موجهة مع رئيس خلية التجارة الخارجية، بهدف الوقوف على واقع متطلبات المصارف في تطوير تقنيات التجارة الخارجية في ظل التكنولوجيا المالية، والتعرف على الإجراءات العملية المتبعة ميدانيا، ومدى مواكبة البنك للتطورات التكنولوجية في هذا المجال.

المطلب الأول: تصميم إجابات المقابلة

أولا: أعضاء المقابلة

في إطار التحري عن واقع متطلبات المصارف في تطوير تقنيات التجارة الخارجية في ظل التكنولوجيا المالية، وتحقيقاً لأهداف الدراسة والوقوف على مدى صحتها، تم إعداد مقابلة موجهة تضمنت 13 سؤالا، تم من خلالها محاولة استطلاع رئيس خلية التجارة الخارجية بإعتباره أحد الإطارات المشرفين على عمليات التجارة الخارجية داخل البنك.

وقد أجريت هذه المقابلة مع السيد رئيس خلية التجارة الخارجية ببنك القرض الشعبي الجزائري، وذلك قصد التعرف على الإجراءات العملية المتبعة في تسيير ملفات التجارة الخارجية، ودور التكنولوجيا المالية في تطوير وتحسين هذه العمليات.

ثانيا: مضمون المقابلة:

تضمنت المقابلة 13 سؤالا موجها إلى رئيس خلية التجارة الخارجية ببنك CPA، بهدف الاستفادة من خبرته ومكانته الإدارية في مجال تسيير عمليات التجارة الخارجية داخل البنك، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات تطوير التقنيات الرقمية والمالية في هذا المجال. فيما يلي الأسئلة التي تضمنتها المقابلة:

السؤال الأول: ما هو دور البنك في مرافقة عمليات الاستيراد والتصدير في الواقع اليومي؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو الحصول على معلومات وفهم أفضل للدور الفعلي الذي يؤديه البنك في دعم المؤسسات الاقتصادية في علاقاتها التجارية الدولية.

السؤال الثاني: هل يوفر البنك الخدمات التالية في مجال التجارة الخارجية؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو التعرف على نطاق الخدمات البنكية المقدمة في مجال التجارة الخارجية ومدى شموليتها، من تحويلات دولية واعتماد مستندي وتحصيل مستندي.

السؤال الثالث: هل تعتمدون على أنظمة رقمية في معالجة ملفات التجارة الخارجية؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو قياس مستوى التحول الرقمي في معالجة ملفات التجارة الخارجية داخل البنك، ومعرفة الكيفية التي تتم بها أو الأسباب التي تحول دون ذلك.

السؤال الرابع: هل مازال العمل في معالجة طلبات الزبائن يعتمد على النظام الورقي؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو تحديد مدى استمرار الاعتماد على الوثائق الورقية في التعامل مع الزبائن، وما إذا كان البنك قد انتقل كلياً إلى الرقمنة.

السؤال الخامس: هل ساهمت الرقمنة في تسهيل وتسريع العمليات البنكية؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو تقييم الأثر الفعلي للرقمنة على أداء وسرعة العمليات البنكية، وتحديد العوائق التي تحول دون تحقيق ذلك.

السؤال السادس: ما هي التقنيات الحديثة التي يعتمدها البنك في مجال التجارة الخارجية؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو حصر التقنيات المستخدمة فعلياً وتحديد مستوى التطور التكنولوجي الذي بلغه البنك في هذا المجال.

السؤال السابع: هل يواجه البنك صعوبات في تطبيق التكنولوجيا الحديثة؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو الكشف عن العقبات العملية التي تحول دون تبني التقنيات الحديثة سواء على الصعيد المادي أو البشري.

السؤال الثامن: هل هناك عراقيل تقنية أو قانونية تعيق تطوير الخدمات الرقمية؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو تحديد طبيعة العراقيل التشريعية والتنظيمية التي تُعيق التحول الرقمي في مجال التجارة الخارجية.

السؤال التاسع: كيف ترون مستوى رقمنة البنوك الجزائرية مقارنة بالخارج؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو إجراء مقارنة نقدية بين البنوك الجزائرية ونظيراتها الدولية والإقليمية في مجال الرقمنة.

السؤال العاشر: هل هناك تأخر في استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني والمنصات الرقمية؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو تشخيص واقع التأخر في اعتماد أدوات الدفع الإلكتروني في المعاملات الدولية وأسبابه.

السؤال الحادي عشر: هل تقبل الزبائن للخدمات الرقمية في مجال التجارة الخارجية في تزايد؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو قياس مستوى الوعي والإقبال لدى العملاء على الخدمات الرقمية البنكية ومظاهر ذلك.

السؤال الثاني عشر: هل هناك نظام لأمن نظم المعلومات في البنك (SSI)؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو التحقق من وجود منظومة أمنية لحماية البيانات والمعلومات البنكية الرقمية ومدى كفاءتها.

السؤال الثالث عشر: ما هي اقتراحاتكم لتحسين خدمات البنوك الجزائرية في مجال التجارة الخارجية؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو جمع توصيات عملية من الميدان تسهم في تطوير القطاع البنكي الجزائري نحو منظومة رقمية أكثر كفاءة وتنافسية.

المطلب الثاني: عرض وتحليل أجوبة المقابلة

الجدول رقم (5): أجوبة وتحليل أسئلة المقابلة

السؤال الأول	
ما هو دور البنك في مرافقة عمليات الاستيراد والتصدير في الواقع اليومي؟	
	الجواب و التحليل
B1	**الإجابة:** يقوم البنك بدور محوري في مرافقة عمليات التجارة الخارجية، إذ يتولى معالجة ملفات الاستيراد والتصدير من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة كفتح الاعتمادات المستندية، وإجراء التحويلات البنكية الدولية، ومتابعة التحصيل المستندي. كما يتولى البنك التحقق من مطابقة الوثائق التجارية للوائح التنظيمية المعمول بها. **التحليل:** يتضح من هذه الإجابة أن البنك لا يقتصر دوره على الوساطة المالية، بل يمتد ليشمل دور المرافق القانوني والتقني للمؤسسات في علاقاتها التجارية الدولية، مما يجعله ركيزة أساسية في دعم التجارة الخارجية الوطنية.
السؤال الثاني	
هل يوفر البنك الخدمات التالية؟	
	الإجابة: نعم للجميع التحويلات البنكية الدولية: نعم الاعتماد المستندي: نعم التحصيل المستندي: نعم **التحليل:** يشير توفر هذه الخدمات الثلاث إلى نضج البنك في مجال التجارة الخارجية، إذ تمثل الأدوات الجوهرية التي يعتمد عليها المستوردون والمصدرون لضمان أمان معاملاتهم. غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن في توفير الخدمة بل في رقمنتها وتحديث أسلوب تقديمها لمواكبة ما تقدمه البنوك الدولية عبر منصات رقمية متكاملة.
السؤال الثالث	

هل تعتمدون على أنظمة رقمية في معالجة ملفات التجارة الخارجية؟	
	الإجابة: نعم، يعتمد البنك على أنظمة معلوماتية داخلية متخصصة تمكن من معالجة الملفات إلكترونيا، كإدخال بيانات الاعتماد المستندي، وتتبع مراحل معالجة الملف، والتواصل الإلكتروني مع المراسلين الدوليين عبر شبكة SWIFT. **التحليل:** يجسد اعتماد شبكة SWIFT انخراط البنك في المنظومة المالية الدولية، وهو معيار لا غنى عنه. يبين أن الاعتماد عليها وحدها لا يعكس رقمنة شاملة للعمليات الداخلية، إذ كثيرا ما تعالج الملفات يدويا في مراحل عديدة. ويستدعي تحقيق رقمنة فعالة إنشاء منظومة متكاملة تربط جميع الأقسام وتتيح للزبون متابعة ملفه لحظة بلحظة، مع ضرورة التساؤل عن مدى تكامل هذه الأنظمة مع الأطراف الخارجية كالجمارك وشركات التأمين.
السؤال الرابع	
هل مازال العمل يعتمد على النظام الورقي؟	
	الإجابة: لا يزال النظام الورقي حاضرا بشكل جزئي، لا سيما في مرحلة استقبال وثائق الزبائن وأرشفة الملفات، إذ يشترط القانون الجزائري في بعض الحالات تقديم الوثائق الأصلية الورقية كعقود الاستيراد وشهادات المنشأ. **التحليل:** يتضح ان استمرار الاعتماد على الورق عن واقع معقد تتشابك فيه المتطلبات القانونية والعادات المؤسسية. ويتضح أن الانتقال الكلي نحو الرقمنة يستوجب إصلاحا تشريعيا يضفي الاعتراف القانوني بالوثائق الرقمية والتوقيع الإلكتروني، وهو مسار لا تستطيع البنوك تحقيقه منفردة دون تدخل المشرع.
السؤال الخامس	
هل ساهمت الرقمنة في تسهيل وتسريع العمليات البنكية؟	
	الإجابة:

	نعم، بشكل ملحوظ. فقد أدت الرقمنة إلى تقليص آجال معالجة الملفات، وتفادي الأخطاء البشرية، وتحسين تتبع العمليات في الوقت الفعلي. كما أسهمت في تخفيف الضغط على الموظفين وتحسين تجربة الزبون. **التحليل:** تتوافق هذه الإجابة مع ما تثبته الدراسات الاقتصادية الدولية من أن الرقمنة تعد من أقوى روافع تحسين الكفاءة التشغيلية في القطاع البنكي. فتقليص الآجال يترجم مباشرة إلى تخفيض التكاليف وتعزيز المصداقية أمام الشركاء الأجانب. وفي المحصلة، لا تعد الرقمنة خيارا بل ضرورة حتمية للبقاء في المنافسة.
السؤال السادس	
ما هي التقنيات الحديثة التي يعتمدها البنك في مجال التجارة الخارجية؟	
	الإجابة: يعتمد البنك على جملة من التقنيات الحديثة أبرزها: شبكة SWIFT للتحويلات والرسائل المالية الدولية؛ أنظمة ERP البنكية لإدارة الملفات داخليا؛ المنصات الإلكترونية (NumEx) لتقديم طلبات فتح الاعتمادات؛ التوقيع الإلكتروني في بعض العمليات؛ بوابات الدفع الإلكتروني للتحويلات؛ **التحليل:** تكشف هذه القائمة أن البنك قد حقق تقدما في رقمنة العمليات الأساسية، لكنه لا يزال بعيداً عن تقنيات الجيل الجديد. فبينما توظف البنوك الدولية تقنيات Blockchain لضمان شفافية الاعتمادات المستندية، والذكاء الاصطناعي في تحليل المخاطر والكشف عن الاحتيال، تبقى منظومتنا التقنية أكثر تحفظا. ويشير ذلك إلى أن الفجوة ليست فقط في الأدوات، بل في الرؤية الاستراتيجية التي تستوجب الانخراط الحقيقي في مسار التكنولوجيا وتبني الابتكار المالي كأولوية مؤسسية.
السؤال السابع	
هل يواجه البنك صعوبات في تطبيق التكنولوجيا الحديثة؟	
	الإجابة:

نعم، تواجه بعض الصعوبات، أبرزها: محدودية البنية التحتية الرقمية، وارتفاع تكاليف اقتناء الأنظمة الحديثة، إضافة إلى الحاجة المستمرة لتكوين الكوادر البشرية على التقنيات الجديدة. **التحليل:** تعكس هذه الصعوبات تحديات هيكلية عميقة تتجاوز الطابع التقني لتطال البعدين التنظيمي والبشري. فارتفاع التكاليف يضع البنوك العمومية أمام خيارات صعبة في ظل قيود الميزانية، وتستدعي مواجهة هذه التحديات مقاربة شمولية تجمع بين الاستثمار في البنية التحتية وتبني ثقافة الابتكار على مستوى المؤسسة.	
السؤال الثامن	
هل هناك عراقيل تقنية أو قانونية؟	
الإجابة: نعم، تتمثل أبرزها في: غياب إطار قانوني شامل ينظم المعاملات الرقمية في التجارة الخارجية؛ قيود صارمة على الصرف الأجنبي تعيق بعض الحلول الرقمية؛ ضعف التنسيق بين البنوك والجهات الجمركية والضريبية رقميا؛ **التحليل:** تتشابك في هذه الإجابة ثلاثة مستويات من العراقيل تستوجب التمييز بينها. فعلى الصعيد القانوني، يشكل غياب إطار تشريعي شامل للتجارة الإلكترونية الدولية عائقا رئيسيا يعرقل تبني الحلول المتقدمة. وعلى الصعيد التنظيمي، تفرز قيود الصرف الأجنبي حواجز أمام تدفق المدفوعات الرقمية العابرة للحدود. أما على الصعيد التنسيقي، فإن ضعف الربط الرقمي بين مختلف الإدارات المعنية كالجمارك والضرائب والغرف التجارية يفضي إلى ازدواجية في المعالجة وتأخر في الإنجاز. وفي ضوء ذلك، يتضح أن الإصلاح الرقمي الحقيقي يتطلب تضافر الإرادة السياسية مع الاستثمار التقني والإصلاح التشريعي في إطار مقاربة تكاملية شاملة.	
السؤال التاسع	
كيف ترون مستوى رقمنة البنوك الجزائرية مقارنة بالخارج؟	

	الإجابة: بصراحة، لا يزال هناك تفاوت واضح بين مستوى رقمنة البنوك الجزائرية ونظيراتها في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول الإفريقية. فبينما تعتمد البنوك الدولية على حلول سحابية وذكاء اصطناعي في تحليل مخاطر التجارة الخارجية، لا تزال بنوكنا في مرحلة الرقمنة الأساسية. **التحليل:** يجسد هذا التقييم وعيا مؤسسيا حقيقيا بحجم الفجوة الرقمية، وهو في ذاته مؤشر إيجابي يدل على استعداد للتغيير. فحتى مقارنة بدول إقليمية كالمغرب وتونس اللتين قطعتا أشواطا معتبرة في رقمنة خدماتهما البنكية، يبدو التأخر الجزائري محسوسا. ويغذي هذه الفجوة غياب استراتيجية وطنية طموحة لتحديث القطاع البنكي مدعومة بإرادة سياسية وإطار تنظيمي محفز للابتكار.
السؤال العاشر	
هل هناك تأخر في استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني والمنصات الرقمية؟	
	الإجابة: نعم، يلاحظ تأخر نسبي، خاصة فيما يخص الدفع الإلكتروني في المعاملات الدولية وغياب منصات رقمية متكاملة تتيح للمؤسسات إدارة ملفات التجارة الخارجية عن بعد بشكل كامل. **التحليل:** من خلال ماسبق يعود هذا التأخر إلى جملة من العوامل المتشابكة، أبرزها عدم اكتمال اللوائح المنظمة للدفع الإلكتروني الدولي، وغياب حوافز تنظيمية تشجع المؤسسات على تبني القنوات الرقمية بديلا عن الأساليب التقليدية، وهو توجه تعتمده كثير من الدول لتسريع التحول الرقمي.
السؤال الحادي عشر	
هل تقبل الزبائن للخدمات الرقمية في تزايد؟	
	الإجابة:

نعم، نلاحظ تزايدا ملحوظا في إقبال الزبائن، لا سيما الشركات الشابة والمؤسسات التي تتعامل بانتظام مع الأسواق الدولية. ويتجلى ذلك في تزايد طلبات الاستفسار عبر الإنترنت وتقديم الملفات إلكترونيا. **التحليل:** يعكس هذا التوجه تحولا في عقلية الزبون الجزائري نحو الخدمات الرقمية، مما يشكل فرصة حقيقية للبنوك لتطوير خدماتها وجذب هذه الشريحة المتنامية.	
السؤال الثاني عشر	
هل هناك نظام لأمن نظم المعلومات (SSI)؟	
الإجابة: نعم، يتوفر البنك على منظومة لأمن المعلومات تشمل جدران الحماية، وأنظمة تشفير البيانات، وبروتوكولات الوصول المحدود، إضافة إلى عمليات تدقيق دورية لضمان سلامة المنظومة المعلوماتية. **التحليل:** يعد وجود نظام SSI ضرورة وجودية في قطاع التجارة الخارجية، نظرا لحساسية البيانات المتداولة من عقود وخطابات اعتماد ومعطيات مالية. والمسألة لا تقتصر على توافر النظام، بل تمتد لتشمل مدى تحديثه الدوري وقدرته على التصدي للتهديدات السيبرانية المتطورة، إذ ينبغي النظر إلى هذا الاستثمار باعتباره ركيزة استراتيجية لاستدامة التحول الرقمي.	
السؤال الثالث عشر	
ما هي اقتراحاتكم لتحسين خدمات البنوك الجزائرية في مجال التجارة الخارجية؟	
الإجابة: • تطوير منصات رقمية متكاملة تتيح للمؤسسات إدارة ملفات التجارة الخارجية إلكترونياً من أولها لآخرها • مراجعة الإطار القانوني لمنح الاعتراف الكامل بالتوقيع الإلكتروني في العقود الدولية • تكوين مستمر للكوادر البشرية على التقنيات الحديثة • تعزيز التنسيق الرقمي بين البنوك والجمارك والمصالح الضريبية	

	التحليل: تتسم هذه الاقتراحات بطابعها الشمولي الذي يقر ضمنيا بأن تطوير خدمات التجارة الخارجية لا يمكن أن يتحقق بجهود البنوك منفردة. فهي تجمع بين الإصلاح التقني والتشريعي والبشري في رؤية متكاملة، وتجسد خارطة طريق واقعية نحو قطاع بنكي جزائري أكثر كفاءة وتنافسية.

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على ما تم في المقابلة مع رئيس خلية التجارة الخارجية

المطلب الثالث: الإستنتاجات العامة ومناقشة نتائج المقابلة

من خلال تحليل إجابات رئيس خلية التجارة الخارجية ببنك القرض الشعبي الجزائري CPA غرداية، يمكن استخلاص جملة من النتائج الجوهرية التي تعكس واقع التكنولوجيا المالية في خدمة التجارة الخارجية بالقطاع البنكي الجزائري.

❖ أثبتت نتائج المقابلة أن البنك يضطلع بدور محوري في مرافقة عمليات الاستيراد والتصدير، إذ يوفر الخدمات الأساسية المتعلقة بالتجارة الخارجية كالاعتماد المستندي والتحويلات الدولية والتحصيل المستندي. كما يعتمد على شبكة SWIFT وأنظمة ERP داخلية ومنصة NumEx، مما يجسد انخراطا حقيقيا في المنظومة المالية الدولية. غير أن الاعتماد على الورق لا يزال حاضرا في بعض المراحل بسبب متطلبات قانونية لم تواكب بعد التحول الرقمي.

❖ كشفت المقابلة عن تفاوت واضح بين مستوى رقمنة البنوك الجزائرية ونظيراتها الدولية وحتى الإقليمية كالمغرب وتونس. فبينما تعتمد البنوك المتقدمة تقنيات الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل Blockchain في معالجة الاعتمادات المستندية وتحليل المخاطر، لا تزال المنظومة البنكية الجزائرية في مراحل الرقمنة الأساسية، مما يكشف أن الفجوة ليست تقنية فحسب، بل تمتد لتشمل البعد الاستراتيجي والرؤية المؤسسية.

❖ تبرز ثلاثة أنواع من العوائق التي تعيق التحول الرقمي الكامل في مجال التجارة الخارجية، أولها العوائق التشريعية المتمثلة في غياب إطار قانوني شامل يمنح الاعتراف الكامل بالتوقيع الإلكتروني والوثائق الرقمية. وثانيها العوائق التقنية المتجلية في محدودية البنية التحتية وارتفاع تكاليف اقتناء الأنظمة الحديثة. أما ثالثها فيتمثل في العوائق التنسيقية الناجمة عن ضعف الربط الرقمي بين البنوك والجمارك والمصالح الضريبية وسائر الهيئات المعنية.

❖ في المقابل، تشير نتائج المقابلة إلى جملة من المؤشرات الواعدة، أبرزها التزايد الملحوظ في إقبال الزبائن على الخدمات الرقمية لا سيما المؤسسات المنخرطة في الأسواق الدولية، فضلا عن توافر منظومة لأمن نظم المعلومات SSI توفر الحماية اللازمة للبيانات الحساسة. كما يشكل الوعي المؤسسي بحجم الفجوة الرقمية في حد ذاته مؤشرا إيجابيا يدل على الاستعداد للتغيير.

ومن خلال المقابلة إنتهت إلى جملة من التوصيات العملية التي يمكن اعتبارها خارطة طريق نحو قطاع بنكي أكثر كفاءة وتنافسية، وتشمل تطوير منصات رقمية متكاملة تتيح إدارة ملفات التجارة الخارجية إلكترونيا من أولها لآخرها، ومراجعة الإطار القانوني لمنح الاعتراف الكامل بالوثيقة والتوقيع الإلكتروني، وتعزيز التنسيق الرقمي بين مختلف الإدارات المعنية، إلى جانب الاستثمار المستمر في تكوين الكوادر البشرية على التقنيات الحديثة.

بحيث أسفرت نتائج هذه المقابلة أن متطلبات تطوير تقنيات التجارة الخارجية في ظل التكنولوجيا المالية لا تقتصر على الاستثمار التقني وحده، بل تستوجب إصلاحا تشريعيا وتنظيميا شاملا، وتضافر جهود جميع الفاعلين من بنوك وهيئات حكومية ومؤسسات اقتصادية، في إطار رؤية استراتيجية وطنية واضحة المعالم تضع التحول الرقمي في صلب أولوياتها.

خلاصة الفصل:

يستعرض هذا الفصل التطبيقي الدراسة الميدانية التي أنجزت على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) بمجموعة الاستغلال غرداية، حيث تم التطرق إلى التعريف بالمؤسسة وهيكلها التنظيمي، مع التركيز على دور المجموعة في تنفيذ عمليات التجارة الخارجية.

ومن خلال المقابلة التي تم إجراؤها على مستوى البنك، تبين أن عمليات التجارة الخارجية تتم وفق تنظيم محكم يعتمد على التقنيات البنكية المعمول بها، مع تسجيل تطور تدريجي في استخدام الوسائل الرقمية لتسهيل المعالجة وتسريع التنفيذ. كما أبرزت المقابلة وجود حرص من البنك على تحسين جودة الخدمات وتطوير الأداء، رغم وجود بعض العراقيل المرتبطة بالإجراءات الإدارية والحاجة إلى مزيد من الرقمنة والتحديث.

وفي الأخير، تعكس هذه الدراسة الميدانية واقع تطبيق تقنيات التجارة الخارجية داخل بنك القرض الشعبي الجزائري CPA بغرداية، ومدى مساهمتها في تحسين فعالية العمليات البنكية في ظل التحول الرقمي.

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، تبين أن التجارة الخارجية تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في تنشيط المبادلات التجارية بين الدول، كما تعتمد بشكل كبير على مجموعة من التقنيات البنكية الحديثة التي تهدف إلى تسهيل وتنظيم المعاملات الدولية، والمتمثلة أساسا في التحويلات الدولية، الاعتماد المستندي، والتحصيل المستندي.

كما أظهرت الدراسة أن التطور التكنولوجي والتوجه نحو استخدام التكنولوجيا المالية ساهما بشكل واضح في تطوير تقنيات التجارة الخارجية، من خلال تحسين سرعة تنفيذ العمليات، تقليل التكاليف، تعزيز الدقة، ورفع مستوى الأمان في المعاملات البنكية الدولية، الأمر الذي ساعد البنوك على تقديم خدمات أكثر فعالية وكفاءة. ومن خلال الدراسة التطبيقية على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري، تم التوصل إلى أن البنك يسعى إلى تطوير خدمات التجارة الخارجية عبر الاعتماد على البنية التحتية الرقمية، تحديث الأنظمة البنكية، وتأهيل الموارد البشرية بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة ومتطلبات البيئة المصرفية المعاصرة. وعليه، يمكن القول إن تطوير تقنيات التجارة الخارجية أصبح ضرورة حتمية لمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية، وتحقيق أداء بنكي أكثر كفاءة في مجال المعاملات التجارية الدولية.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

بعد إستعراضنا لمختلف جوانب الموضوع من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، توصلنا أثناء إختبار الفروض إلى مايلي:

الفرضية الأولى: تتمثل التجارة الخارجية في مختلف المبادلات التجارية التي تتم بين دولة ودول أخرى، ومن أهم تقنياتها التحويلات الدولية، الاعتماد المستندي، والتحصيل المستندي، والتي تعد أدوات أساسية لتنفيذ العمليات بكفاءة.

من خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية على مستوى البنك الشعبي الجزائري، تبين أن التجارة الخارجية تمثل مجموعة العمليات التجارية المتبادلة بين الدول، كما تعتمد البنوك في تنفيذها على عدة تقنيات أساسية تتمثل في التحويلات الدولية، الاعتماد المستندي، والتحصيل المستندي، وذلك لما توفره من تسهيل للمعاملات التجارية وضمان لتنفيذ العمليات بكفاءة وأمان، وبالتالي تم إثبات صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثانية: يؤثر التطور التكنولوجي تأثيرا إيجابيا على تقنيات التجارة الخارجية من خلال تحسين السرعة، تقليل التكاليف، وتعزيز الأمان.

أظهرت نتائج الدراسة أن التطور التكنولوجي ساهم بشكل واضح في تحسين أداء تقنيات التجارة الخارجية، حيث ساعدت الرقمنة والأنظمة الإلكترونية الحديثة في تسريع معالجة العمليات البنكية، تقليل الأخطاء والتكاليف، بالإضافة إلى تعزيز مستوى الأمان في تنفيذ المعاملات الدولية، وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري في تطوير تقنيات التجارة الخارجية على مجموعة من المتطلبات الأساسية مثل البنية التحتية، تأهيل الموارد البشرية، والإطار التنظيمي.

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن البنك الشعبي الجزائري يعتمد في تطوير خدمات وتقنيات التجارة الخارجية على عدة متطلبات أساسية، أهمها تطوير البنية التحتية الرقمية، توفير أنظمة معلومات حديثة، تكوين الموارد البشرية، والالتزام بالإطار التنظيمي والقوانين البنكية المعمول بها، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة، وبالتالي تم تأكيد صحة هذه الفرضية.

ثانيا: النتائج العامة للدراسة

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريت على مستوى البنك الشعبي الجزائري، ومن خلال المقابلة المجراة مع بعض الموظفين ورؤساء المصالح المختصة بالتجارة الخارجية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتمد البنك على عدة تقنيات في تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، أهمها التحويلات الدولية، الاعتماد المستندي، والتحصيل المستندي، باعتبارها وسائل أساسية لتسوية المعاملات التجارية الدولية.
- أكد الموظفون ورؤساء المصالح أن الاعتماد المستندي يعد من أكثر التقنيات استعمالا وأمانا في عمليات التجارة الخارجية، لما يوفره من ضمانات لمختلف الأطراف المتعاملة.
- ساهم التطور التكنولوجي في تحسين أداء الخدمات البنكية المتعلقة بالتجارة الخارجية، خاصة من حيث السرعة، الدقة، وتقليل مدة معالجة الملفات والعمليات.
- يعتمد البنك على أنظمة معلومات ووسائل رقمية حديثة تساهم في تسهيل متابعة وتنفيذ العمليات المرتبطة بالتجارة الخارجية.
- أظهرت الدراسة أن تكوين وتأهيل الموارد البشرية يعد من العوامل الأساسية التي يعتمد عليها البنك في تطوير خدمات التجارة الخارجية وتحسين جودتها.

- أكد مسؤولو البنك أن تطوير البنية التحتية الرقمية وتحديث الأنظمة البنكية أصبح ضرورة لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة في المجال المصرفي.
- تساهم الرقمنة في التقليل من الأخطاء الإدارية وتحسين مستوى الأمان في تنفيذ المعاملات البنكية الدولية.
- يسعى البنك الشعبي الجزائري إلى مواكبة التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال تحسين الخدمات الإلكترونية وتطوير تقنيات العمل البنكي.

ثالثا: التوصيات والمقترحات

1. تعزيز رقمنة عمليات التجارة الخارجية داخل البنوك: ينبغي على البنوك الجزائرية مواصلة التحول الرقمي في عمليات مثل الاعتماد المستندي والتحصيل والتحويلات الدولية، من أجل تقليل الإجراءات الورقية وتسريع تنفيذ العمليات.

2. تطوير البنية التحتية التكنولوجية: يتطلب تحسين أداء تقنيات التجارة الخارجية الاستثمار في أنظمة معلومات حديثة وشبكات اتصال قوية وآمنة لضمان سرعة ودقة المعاملات المالية الدولية.

3. تكوين وتدريب الموظفين في مجال التكنولوجيا المالية: من الضروري تنظيم دورات تدريبية مستمرة لفائدة موظفي البنوك حول استخدام التكنولوجيا المالية والتطبيقات الرقمية الخاصة بالتجارة الخارجية.

4. تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات: مع توسع استخدام الأنظمة الرقمية، يجب اعتماد حلول متقدمة للأمن السيبراني لحماية المعلومات المالية الحساسة من الاختراق أو التلاعب.

5. تبسيط الإجراءات الإدارية والجمركية المرتبطة بالتجارة الخارجية: توحيد وتسهيل الإجراءات بين البنك، المتعاملين الاقتصاديين، والهيئات الجمركية يساعد في تسريع عمليات الاستيراد والتصدير وتقليل التأخير.

6. تحسين تجربة العملاء (المستوردين والمصدرين): من خلال توفير منصات إلكترونية سهلة الاستخدام تتيح تتبع العمليات، تقديم الطلبات، ومعرفة حالة الاعتماد أو التحويل في الوقت الحقيقي.

7. تعزيز التعاون بين البنوك والمؤسسات التكنولوجية: إقامة شراكات مع شركات التكنولوجيا المالية يساعد على تطوير حلول أكثر كفاءة تلبي احتياجات التجارة الخارجية الحديثة.

بالرغم من التزام هذه الدراسة بالمعايير النظرية والمنهجية المعتمدة وتوفر مبرراتها العلمية، إلا أن إتمامها لا يعني بالضرورة الإحاطة الشاملة بكافة أبعاد الموضوع. فالبحث قد واجه بعض الحدود والعقبات التي حالت دون ذلك، وهو ما يستدعي مواصلة التقصي والبحث ومن هذا المنطلق، نطرح مجموعة من المحاور ذات الصلة لفتح آفاق علمية جديدة، نذكر منها:

- تطبيق تقنية البلوكشين في الاعتمادات المستندية.
- الذكاء الاصطناعي في تحليل مخاطر التجارة الدولية.
- أثر الإطار التنظيمي الجزائري على تطوير تقنيات التجارة الخارجية.
- مستقبل التحصيل المستندي في ظل منصات التجارة الدولية الرقمية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية :

أولا: المراسيم والقوانين

- الأمر رقم 66-366 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 1966، المتضمن إحداث بنك القرض الشعبي الجزائري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 110، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 1966.

ثانيا: الكتب

- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.
- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية الخارجية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- رضا عبد السلام، التجارة الإلكترونية الدولية وآليات تنظيمها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015.
- السيد محمد أحمد السبرتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- صالح مفتاح، النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومسألة التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- عبد الرحمن يسري أحمد، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2009.
- عمر صخري، الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- محمد حسن يوسف، أساليب تمويل التجارة الخارجية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006.
- محمد سعد الدين بشير، الاعتماد المستندي في التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
- محمد يونس، اقتصاديات دولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- مصطفى رشدي شيحة، التجارة الدولية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- موسى مطر، باسم اللوزي، حسام داود وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.

ثالثا: الرسائل الجامعية

- حجريوة إلهام، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد النقدي والبنكي، جامعة غرداية، الجزائر، 2024.
- رمضان براغثة، أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك – دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية لمدينة قالمة–، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 2022/2021.

- شعيب مقلاتي، أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة ميلة، 2021/2020.

رابعا: المقالات والمجلات العلمية

- بن سليمان عبد الله، النقود الافتراضية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع1، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 2017.
- حميد مخوخ، تطور التجارة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مجلد 8، العدد 1.
- دلامي مباركة، تقنيات التجارة الخارجية في ظل التطور التكنولوجي، مجلة الجغرافيا الاقتصادية، مجلد 02، العدد 02، 2025.
- زبير عياش وآخرون، دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية، تطبيقات البلوكشين نموذجاً، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 5، العدد 1، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، جوان 2020.
- زينب حميدي، الزهراء أوقاسم، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2019.
- لمياء عماني، نموذج الأعمال وخلق القيمة في شركات التكنولوجيا المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، مج01، ع01، الجزائر، 2017.
- مرسلي حليمة، مكي عمارية، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري، Revue Algérienne d'économie et gestion، المجلد 18، العدد 01، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2024.
- مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون، التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جامعة أربيل جيهان للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 4، العدد 2، جامعة الفرات الأوسط التقنية، العراق، 2020.
- مليكة بن علقمة، دور التكنولوجيا المالية ودعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مج07، ع03، الجزائر، 2018.
- وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أبو قاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج، الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 38، أوت 2019.

خامسا: التقارير والمطبوعات

- البنك المركزي الأوروبي، تقرير حول مدفوعات التجزئة في منطقة اليورو، فرانكفورت، 2022.
- سادساً: الملتقيات والمؤتمرات
- هاجر لطرش، اتجاهات الخدمات المصرفية والتكنولوجية في ظل التكنولوجيا المالية، الملتقى الوطني العلمي حول الصناعة التكنولوجية المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، المسيلة – الجزائر، 26 سبتمبر 2019.

المراجع الأجنبية :

- ICC. (2007). **Uniform customs and practice for documentary credits (UCP 600),** Art. 2. International Chamber of Commerce. https://www.iccwbo.org
- Schmitthoff, C.M., **Export Trade: The Law and Practice of International Trade,** 10th ed., Sweet & Maxwell, London, 2000
- ICC, **Uniform Rules for Collections (URC 522**), Paris, 1995, Art
- John Daniels, Lee Radebaugh & Daniel **Sullivan, International Business: Environments and Operations**, 16th ed., Pearson, 2018
- Bernardo Nicoletti (2017) : **The Future of Fin tech : integrating finance and technology in financial services, palgrave macmillan**
- Paul R. Krugman & Maurice Obstfeld, International Economics: Theory and Policy, 10th ed., Pearson, 2015

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université de Ghardaïa
Faculté des sciences économiques et commerciales et sciences de Gestion.
Département: comptabilité financier

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة

رقم: 337 /2026

غرداية يوم: 12 فيفري 2026

إلى السيد: مدير مجموعة الإستغلال-القرض الشعبي الجزائري

الموضوع: طلب الموافقة المبدئية لإجراء تربص ميداني

المرجع: المرسوم التنفيذي رقم 13-306 المؤرخ في 31 غشت سنة 2013، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم **14-85** المؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 20 فبراير سنة2014.

في إطار تعزيز التعاون و التبادل ما بين الجامعة و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، و بهدف ضمان إجراء بحوث أكاديمية ذات جودة، يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم بطلب **الموافقة المبدئية لإمضاء إتفاقية تربص** موضوعها **إجراء تربص ميداني** بمؤسستكم للطلبة التالية أسماؤهم:

1) **رويغي محمد أمين** المستوى: ثالثة ليسانس التخصص: تكنولوجيا مالية

2) **سليم محمد شريف** المستوى: ثالثة ليسانس التخصص: تكنولوجيا مالية

لإنجاز مشروع نهاية الدراسة (تقرير تربص أو مذكرة ليسانس) بعنوان :

متطلبات المصاريف في تطوير تقنيات التجارة الخارجية في ظل التكنولوجيا المالية

تقبلوا منا وافر التقدير و الإحترام

رئيس القسم

الموافقة المبدئية للمؤسسة المستقبلة

Avis favorable

Directeur Groupe d'Exploitation P/I
Mr. SOUAFI Houari

CACHET DE LA MAISON

DEMANDE D'OUVERTURE DE CREDIT DOCUMENTAIRE
AU CREDIT POLULAIRE D'ALDER
Siège sociale : 2, Boulevard Colonel Amirouche
ALGER

AGENCE ou SUCCURSALE

A **GHARDAIA** le :

Messieurs,

Nous vous prions d'ouvrir par (1) ~~télégramme~~ **SWIFT** Lettre un crédit documentaire (1) ~~lettre avion~~ (2)

a) ~~Révocable~~
b) ~~Irrévocable~~
c) Irrévocable et confirmé

Pour la Somme de : 98.500,00 **(Ninety Eight Thousand Five Hundred Us Dollars)**
Auprès de: **Branch : SWIFT : CLBIAEAD**
En faveur de :
Qui devra être avisé par (1) ~~télégramme~~ **SWIFT** ~~Lettre~~
Utilisable par traite a (1) vue sur ~~Jour de vue~~
Payable à vue

Crédit valable jusqu'au (3) **90 jours du 10/06/2025 au : 09/09/2025**
Contre remise des documents suivants :
- **Original Commercial Invoice en 05 cinq exemplary.**
- **03 original Bill of Loading to the Order + 03 copies**
- **03 original packing list + 02 copies**
- **03 Origin Certificate + 02 copies**
- **03 Original conformité certificat + 02 copie**

Notify:

fret payé/~~payable à destination.~~
~~(6) police/certificat d'assurance couvrant les risques suivants~~
Le tout se rapportant à l'expédition en une (01) foi de : **01 Camion 4WD DC 2.4LAT According TO Pro forma N° PI/JM/25/01177 Dated : 19/03/2025**
Assurance couverte par (1) ~~Vendeurs /~~ Acheteurs
Embarquement (5) PORT **ANY SEA PORT IN UAE** destination : **ALGIERS ALGER PORT**
Transbordement autorisé.
Il est bien entendu que nous prenons à notre charge tous les risques et conséquences pouvant résulter de la présente opération.
Nous vous dégageons ; ainsi que vos correspondants, de tout responsabilités en ce qui concerne ; toute différences de change : l'authenticité et la teneur des documents, les retards qu'ils pourraient subir dans leur transmission, leur perte ou mutilation, les erreurs d'interprétation ou autres auxquelles pourraient être sujets les câbles et les télégrammes, la traduction, l'interprétation des termes techniques que vous aurez la faculté de transmettre tel quels.
Aussitôt que nous connaîtrons l'embarquement de manière certaine, nous nous engageons à vous remettre sur votre demande un avenant d'assurance, si celles-ci sont soignées par nous.
De convention expresse les documents sont affectés par nous à titre de gage et de nantissement à la bonne fin des avances qui résulteront de votre **PAIMENT** (7) ainsi qu'au remboursement de tous somme dont nous serions débiteurs envers vous pour quelque motif que ce soit
La mobilisation du crédit par acceptation ne fait pas obstacle à votre demande de consultation de marge avant l'échéance des traites, si le prix de la marchandise vient à baiser au-dessous du montant total des traites acceptées.
Vous voudrez bien débiter notre compte n° **400** du montant de cette opération ainsi que de vous frais et commission.
Pour toutes les conditions non prévues ci-dessus, votre Etablissement se conformera au règlement uniforme relatif aux crédits documentaires ; établi par la chambre Internationale de commerce, sous réserve de l'application des règles et usages propres aux pays ou l'opération se déroulera et qui n'auraient pas adopté les Règles ou Usances uniforme.
Recevez Messieurs, nos salutations distinguées.

Signature

(1) Barrer la mention inutile.
(2) a) Révocable (simple avis sans engagement).
b) Irrévocable (sans engagement de votre correspondant).
c) Irrévocable et confirmé (avec engagement de notre correspondant).
(3) Indication de la date et lieu.
(4) Marchandise, qualité, prix, conditions (CIF-FOB Franco).
(5) Lieu et date extrême d'embarquement.
(6) A supprimer si l'assurance est couverte par les acheteurs.
(7) Paiement ou acceptation

ENGAGEMENT

تعهد عدم بيع السلع على الحالة.

Je Soussigné Monsieur : (Qualité du Signataire : **GERANT**)

Raison Social :

Activité

Adresse :

Code NIS :

CODE NIF :

M'engage au nom de la société à destiner les produits Importés Exclusivement aux besoins de l'exploitation de l'entreprise & de ce fait je m'interdis à la vente du produit en question en l'état.

En outre, j'atteste que les quantités importées correspondent aux capacités de production et aux moyens humains, matériels et de stockage de la société.

Facture n° :
Montant en devise :

Fait à Ghardaïa le :

تعهد الاستيراد

ENGAGEMENT D'IMPORTATION

CADRE RESERVE A L'IMPORTATEUR

NOM/RAISON SOCIAL :

AGENCE :

ACTIVITE :

N° DE COMPTE :

ADRESSE :

DATE OUVERTURE DU COMPTE :

TELEPHONE :
FAX : **029**

N°D'IDENTIFICATION FISCAL :
CODE NIS :

Dans le cadre de notre activité et de la réglementation des changes, notamment l'inscription **N° 20/94 de la Banque d'Algérie** nous vous demandons de nous domicilier, l'opération référencée ci-après :

CADRE RESERVE A L'OPERATION

PRODUIT

NATURE DU PRODUIT IMPORTE :
N° TARIF DOUANIER :

DESTINE A LA :

QUANTITE :

PRIX UNITAIRE :

FOURNISSEUR

NOM/RAISON SOCIAL :

ADRESSE :

PAYS :

REGLEMENT

N° DE FACTURE PRO FORMA :

DATE DE LA FACTURE :

MODE DE REGLEMENT : **CREDOC**/~~REMDOC~~/~~TRANSFERT (1)~~

BANQUE FOURNISSEUR :

MONTANT EN DEVISE :

CONTRE VALEUR EN DA :

Nous certifions sincère et véritable les indications portées sur le présent engagement, pris sous notre entière responsabilité.

DATE

CACHET ET SIGNATURE DE L'INPORTATEUR

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université de Ghardaïa
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion
Département des sciences financières et comptabilité

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامـعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

غرداية في: 02/06/2026

Dr. ADJILA Mohamed
Professor of Accountancy and Management
Faculty of Economic and Commercial and Management Sciences
University of Ghardaïa

شهادة تصحيح

يشهد الأستاذ : أ.د عجيلة محمد **الصفة في لجنة المناقشة :** مشرف

بصفته عضوا في لجنة مناقشة الطالب: سليم محمد الشريف – رويغي محمد أمين

تخصص : تكنولوجيا مالية

بعنوان : متطلبات المصارف في تطوير تقنيات التجارة الخارجية في ظل التكنولوجيا المالية

تاريخ المناقشة : 2026/06/02

أن الطالب: إلتزم بجميع الملاحظات المقدمة من طرف اللجنة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي

إمضاء الأستاذ المكلف بمتابعة التصحيح

Dr. ADJILA Mohamed
Professor of Accountancy and Management
Faculty of Economic and Commercial and Management Sciences
University of Ghardaïa

أ.د/ عجيلة محمد

رئيس القسم